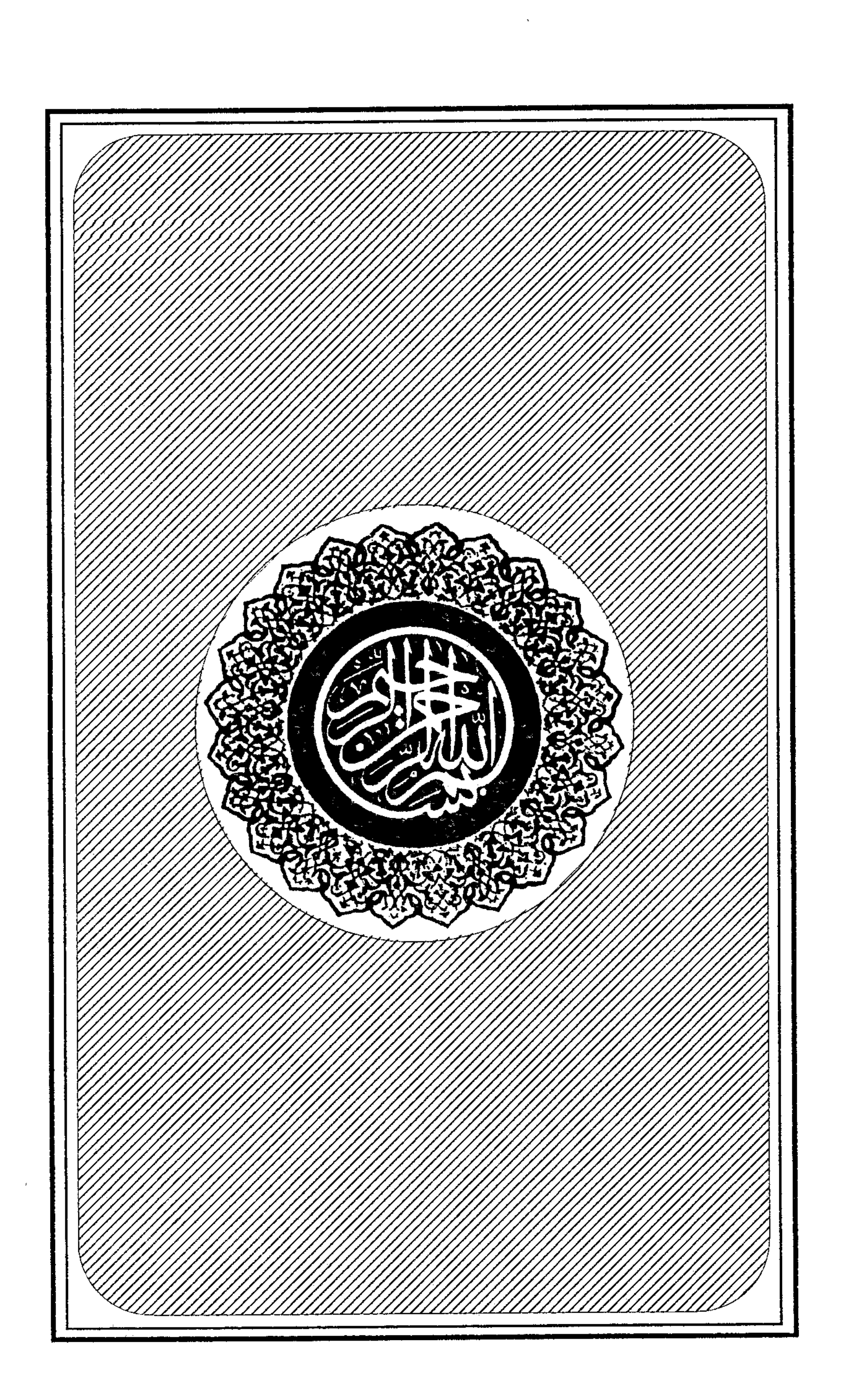
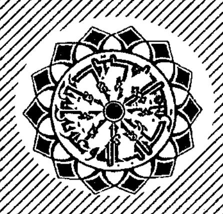



في رحاب أهل البيت

الإمامة والنص

لجنة البحوث والدراسات - قم المقدسة





في رحاب أهل البيت عليهم السلام

الإمامة والنصّ

١٦

■ تأليف: لجنة «البحوث واجوبة الشبهات»، السيد عبدالرحيم الموسوي ●

■ اشراف: الشيخ أبو الفضل الإسلامي (علي) ●

■ مراجعة: الشيخ محمد هادي اليوسفي، صائب عبدالحميد ●

■ الموضوع: كلام ●

■ الطبعة: الأُولى ●

■ التاريخ: ١٤٢٢ هـ ●

المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام قم

أهل البيت عليهم السلام

في القرآن الكريم

إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ
لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ
وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا

سورة الأحزاب / آية : ٣٣

أهل البيت عليهم السلام في السنة النبوية

إني تارك فيكم الثقلين
كتاب الله وعترتي أهل بيتي
ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبدا

« الصحاح والمسانيد »

كلمة المجمع

إن من طبيعة الناس أن يختلفوا؛ ولكن الله يحب أن تبقى هذه الاختلافات المطلوبة داخل إطار التصور الإيماني الصحيح. ومن ثم لم يكن بدّ أن يكون هناك ميزان ثابت يفيء إليه المختلفون. وقد أنزل الله الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه[1].

وبغير هذا الحق الواحد الذي لا يتعدد؛ لا يستقيم أمر هذه الحياة. وهذا الذي يقرره القرآن يقوم على قاعدة التوحيد المطلق. ثم يقع الانحراف، وتتراكم الخرافات والأساطير، حتى يبعد الناس نهائياً عن ذلك الأصل الكبير.

ومن هنا يتبيّن أنّ الناس ليسوا هم الحَكَم في الحق والباطل ما داموا عرضة للهوى والبغي والضلال.

ولقد جاء الكتاب.. ومع ذلك كان الهوى يغلب الناس من هنا وهناك؛ وكانت المطامع والرغائب والمخاوف والضلالات تبعد الناس عن قبول حكم الكتاب، والرجوع الى الحق الذي يردّهم إليه.

فالبغي ـ حسب النصّ القرآني[2] ـ هو الذي قاد الناس الى المضيّ في الاختلاف وفي اللجاج والعناد.

والجهل عامل آخر للاختلاف والفرقة، غير أن الجاهل ينبغي أن يسأل

---

(١) و (٢) راجع الآية ٢١٣ من سورة البقرة.

العلماء ماجهل، كما قال تعالى: ﴿**فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون**﴾[١].

ومن هنا كان تجاوز الجاهل لهذا الأصل الذي يرتضيه العقل ويستسيغه العقلاء بغياً وتعدّياً لأوضح القواعد والطرق التي من شأنها أن تسدّ طريق الفرقة والاختلاف.

والإسلام دين الله الخالد الذي تمثّلت حقائقه في نصوص كتاب الله وسنّة رسوله الذي لا ينطق عن الهوى وإنّما هي وحي يوحى.

وقد علم الله ورسوله أن اُمّته ستختلف من بعده، كما اختلفت في حياته.

من هنا جعل القرآن للاُمة نبراساً من بعد الرسول يحذو حذوه صلى الله عليه وآله ويقدّم للاُمة ما تقصر عن فهمه وتفسيره، وهو أهل البيت عليهم السلام ، وهم المطهّرون من كل رجس ودنس والذين نزل القرآن على جدّهم المصطفى وتلقّوه منه فعقلوه عقل وعاية ورعاية، فآتاهم الله ما لم يؤت أحداً سواهم.. كما نصّ الرسول صلى الله عليه وآله على مرجعيتهم الشاملة في حديث الثقلين المشهور، فحرصوا على صيانة الشريعة الإسلامية والقرآن الكريم من الفهم الخاطئ والتفسير الباطل ودأبوا على تبيان مفاهيمه الرفيعة، فكانوا مرجعاً للاُمة وملاذاً للمسلمين، يدفعون الشبهات ويستقبلون الاسئلة والإثارات بحلم وأناة. ويشهد تراثهم المعطاء على حُسن تعاملهم مع أصحاب السؤال والحوار، ويدلّ على طول باعهم وعمق إجابتهم التي تشهد لهم بمرجعيتهم العلمية في هذا المضمار.

إن تراث أهل البيت عليهم السلام الذي حفظته مدرستهم وحرص على حفظه

(١) الانبياء: ٧ و النحل: ٤٣.

من الضياع أتباعهم يعبّر عن مدرسة جامعة لشتى فروع المعرفة الإسلامية.
وقد استطاعت هذه المدرسة أن تربّي النفوس المستعدة للاغتراف من هذا المعين وتقدّم للأُمة الإسلامية كبار العلماء المحتذين لخطى أهل البيت عليهم السلام الرسالية، مستوعبين إثارات وأسئلة شتى المذاهب والاتجاهات الفكرية من داخل الحاضرة الإسلامية وخارجها، مقدّمين لها أمتن الأجوبة والحلول على مدى القرون المتتالية.

وقد بادر المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام ـ منطلقاً من مسؤولياته التي أخذها على عاتقه ـ للدفاع عن حريم الرسالة وحقائقها التي ضبّب عليها أرباب الفرق والمذاهب وأصحاب الاتجاهات المناوئة للإسلام، مقتفياً خطى أهل البيت عليهم السلام وأتباع مدرستهم الرشيدة التي حرصت في الرد على التحديات المستمرة وحاولت أن تبقى على الدوام في خط المواجهة وبالمستوى المطلوب في كل عصر.

إن التجارب التي تختزنها كتب علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام في هذا المضمار فريدة في نوعها ؛ لأنها ذات رصيد علمي يحتكم الى العقل والبرهان ويتجنّب الهوى والتعصب المذموم، ويخاطب العلماء والمفكرين من ذوي الاختصاص خطاباً يستسيغه العقل وتتقبله الفطرة السليمة.

وقد جاءت محاولة المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام لتقدم لطلّاب الحقيقة مرحلة جديدة من هذه التجارب الغنيّة في باب الحوار والسؤال والرد على الشبهات ـ التي أُثيرت في عصور سابقة أو تثار اليوم ولا سيّما بدعم من بعض الدوائر الحاقدة على الإسلام والمسلمين من خلال شبكات الانترنيت وغيرها ـ متجنّبة الإثارات المذمومة وحريصة على

استثارة العقول المفكرة والنفوس الطالبة للحق لتنفتح على الحقائق التي تقدّمها مدرسة أهل البيت الرسالية للعالم أجمع في عصر يتم فيه تكامل العقول وتواصل النفوس والأرواح بشكل سريع وفريد.

ولابدّ أن نشير الى أن هذه المجموعة من البحوث قد أُعدت في لجنة خاصة يرأسها فضيلة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ أبو الفضل الإسلامي (علي) برفقة مجموعة من الأفاضل وهم السيد منذر الحكيم والشيخ عبدالكريم البهبهاني والسيد عبدالرحيم الموسوي والشيخ عبدالأمير السلطاني والشيخ محمد الأميني والشيخ محمد هاشم العاملي والسيد محمد رضا آل ايوب والشيخ علي بهرامي وحسين الصالحي وعزيز العقابي.

ونتقدم بالشكر الجزيل لكل هؤلاء ولأصحاب الفضل والتحقيق: الشيخ محمد هادي اليوسفي الغروي والشيخ جعفر الهادي والاستاذ صائب عبدالحميد لمراجعة كلّ منهم جملة من هذه البحوث وابداء ملاحظاتهم القيّمة عنها.

وكلنا أمل ورجاء بأن نكون قد قدّمنا ما استطعنا من جهد أداءً لبعض ما علينا تجاه رسالة ربنا العظيم الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً.

المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام

قم المقدسة

الإمامة والنص

خلق الله الإنسان بطبيعة وتصميم وقابلية تؤهله لأن يؤدي دور الخلافة الإلهية في الأرض ولا يمكن لأي مخلوق آخر أن يقوم بهذا الدور حتى الملائكة لأنها قد أُمرت بالسجود له، والى جانب ذلك يمتلك الإنسان بعداً يحول دون رقيه وتطوره وكماله.

وهذا الإنسان بطاقاته السامية من جهة، ونزوعه نحو الانحطاط من جهة أُخرىٰ، يكشف عن كونه المخلوق الوحيد الذي يمتلك الإرادة والحرية في أن يختار الفعل الأقوىٰ والخطوة المناسبة لبناء حياته الرغيدة.

ولمّا أُعطي هذا الإنسان تلك القابلية التي منحته الحركة في مساحات وأبعاد أوسع بحيث تخترق المحسوس وتكشف أيضاً بأن لوجوده هدفاً قد خطّته يد القدرة، فلم يخلق عبثاً ولم يترك هملاً كما نصّ على ذلك الذكر الحكيم، حيث قال: ﴿**أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وانّكم إلينا لا ترجعون**﴾[1].

وليس الإنسان وحده هو يتحرك في هذا الوجود ضمن هدف

---

(١) المؤمنون: ١١٥.

ومخطط مدروس، وإنّما تشاركه المخلوقات الأُخرىٰ في هذه الجهة أيضاً، حتى صرّح النص القرآني بأنه: ﴿ **وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين**﴾(١).

فإذا ثبت أن الخلق كله يسير بحكمة وتدبير بما فيه الإنسان والكل سائر نحو هدف منشود وأن لكل شيء هداه فما هو يا ترىٰ بالتحديد الهدف الذي خلق من أجله الإنسان؟

يحدد القرآن الكريم الغاية التي خلق الإنسان من أجلها بقوله تعالى: ﴿**وما خلقت الجنّ والإنس إلّا ليعبدون**﴾(٢).

فهنا نلاحظ أداة الحصر (إلّا) التي تعني أنه ليس لله غرض ولا هدف من خلق الإنسان إلّا العبادة. واللام في (**ليعبدون**) لام التعليل، فالإنسان مخلوق لعلة العبادة ليس إلّا.

فإذا كانت الغاية من خلق الإنسان محصورة في العبادة لا غير فما هي العبادة ؟ وماهي حقيقتها؟

فإذاكان الهدف والغاية النهائية من خلق الانسان هو القرب من الله وعبوديته التي يتكامل بها الإنسان فما هو المحفز والدافع الذي يضمن للإنسان وصوله لغايته وكماله؟

إنّ الإنسان بطبيعته وفطرته يدرك حاجاته التي عن طريقها

---

(١) الدخان: ٣٨.

(٢) الذاريات: ٥٦.

يستطيع أن يسدّ النقص الحاصل في محتواه، كما أنه يدرك حاجته الى الوسائل التي توصله الى كماله فيسعىٰ لطلبها، ولكنه كيف يهتدي الى كماله؟

من هنا نجد الحكمة الإلهية اقتضت أن تضع بين يدي هذا الإنسان تلك الوسائل والمصاديق التي يحصل بواسطتها على المعارف والقيم والتربية التي تأخذ بيده نحو الكمال.

ولما كانت مدركات البشر وحدها عاجزة على أن تأخذ هذا الإنسان وتهديه الى سواء السبيل، حتىٰ لوْ تعاضد مع أخيه الإنسان لأن أقصىٰ ما يمتلكه البشر هو التعاون بحدود مجالي العقل والحس، وهذان المجالان غير كافيين لإدراك الحقائق الموجبة للكمال.

من هنا امتدت يد الغيب لتسدد حاجة الإنسان هذه وهي أهم الحاجات، فكان الإنسان الأول نبيّاً مبعوثاً من الله الهادي الى سواء السبيل.

ومهمة الأنبياء مع الناس هي تبيان المعارف والقيم والحقائق الموصلة الى الكمال والتربية الصحيحة عليها.

وتقوم النبوة بإيضاح المعلومات التي يمكن للبشر أن يدركها وهو بحاجة اليها، إلّا أنه قد لا يتوصل الى حقيقتها بفعل التربية الفاسدة، أو أن هذه المعلومات تحتاج الى تجارب طويلة لكي

يكتشفها الإنسان مثل السنن الإلهية التي من شأنها أن تفتك بحياة الإنسان، أو السنن الإلهية التي فيما لو اختارها الإنسان سوف تؤدي الى سعادته وكماله، لكنه ينصرف عنها بفعل نزوعه نحو الماديات.

فيبرز هنا دور النبي ليذكّر وينذر، قال تعالى: ﴿**فذكّر إنّما أنت مذكّر**﴾[1].

كما يتجلىٰ دور النبي أيضاً وضرورة وجوده باعتباره يمثل القدوة في العمل الصالح، لأنه الإنسان الكامل في سلوكه وأخلاقه وتضحياته، وهذا ما يسمىٰ بدور التزكية، قال تعالى: ﴿**ويزكّيهم ويُعلّمهم الكتاب والحكمة...**﴾[2].

فإذاكان الهدف من خلق الإنسان هو العبودية المطلقة له سبحانه، والإنسان بطبيعته مجبول على التعلّق بالوسيلة التي تكفل له الوصول الى الكمال لأنه يجنح الى الكمال وحبه بشكل فطري، ودور النبوة هو إيضاح معالم الطريق وتبيان المعارف الحقة التي تؤدي به الى الكمال، فما هو الداعي لامتداد الرسالة من خلال الإمامة التي تشترط فيها الشيعة النص والعلم الموهوب من الله والعصمة ؟

---

(١) الغاشية: ٢١.

(٢) الجمعة: ٢.

الإجابة على هذا السؤال وغيره من التساؤلات تدعونا الى أن نتساءل، ماهي الإمامة في المنظور الإلهي ؟ وماهي مهمتها؟

وبعد أن يتحرر محل النزاع، يمكن أن نجيب على الإشكالات التي ترد الى الذهن حول الإمامة وشروطها من العلم والعصمة وغيرها من الشروط اللازمة في الإمام.

نقطة الخلاف عند تناول الإمامة في المدرستين

الإمامة والخلافة في المدرسة السنّية اتجهت نحو محور واحد تركّز في أن الإمام والخليفة بعد الرسول صلى الله عليه وآله يعني هو القائد والزعيم السياسي الذي يتولىٰ إدارة شؤون النظام الإسلامي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله.

وعلى هذا الأساس لا ترىٰ هذه المدرسة داعياً لأن يكون هذا القائد بنص وتعيين من قبل الله وبيان الرسول صلى الله عليه وآله بل الأمر متروك للأُمة حيث تنصّب من تختاره وتجده أهلاً للقيام بهذه المهمة، لأن دور الإمام والخليفة في نظر هذه المدرسة لا يتعدّىٰ مهمة القيادة السياسية وزعامة الأُمة في هذه الحدود، فمن المنطقي أن تكون الطريقة لنصب الخليفة إما وفق نظرية الشورى، أو أهل الحل والعقد أو بالوراثة.

بقي أن نعرف ماهي الشروط التي لابد من توفرها في هذا الشخص المرشّح للخلافة السياسية بعد الرسول صلى الله عليه وآله ؟

إنّ الشروط التي لابد أن تتوفر في الخليفة المنتخب يمكن التوصل إليها انطلاقاً من نفس الرؤية التي ترىٰ الإمامة والخلافة بعد الرسول زعامة وقيادة سياسية فحسب، وعليه فيكفي أن تتوفر العدالة في هذا الإنسان من الناحية السلوكية بالمعنىٰ المتداول مع شرط العلمية المتعارفة، ولا يشترط فيه العصمة والعلم الممنوح،

فيكفي إذاً أن تتوفّر فيه قدرة ترفعه الى مستوىٰ أداء المسؤوليات في النظام الإسلامي.

ومحصل رأي المدرسة السنيّة في الإمامة والخلافة هو أنها لا تتعدىٰ كونها قيادة سياسية، وأن شرعية التصدّي لها يتم عن طريق الانتخاب والشورىٰ، أو الاستيلاء بالقوة أو الوراثة أو الوصية، كما هو واضح من تطبيقاتها العملية المضطربة بعد الرسول صلى الله عليه وآله - وشرطها العدالة والعلم بالمعنى المتعارف.

ولهذا ذهب البعض يتساءل عن ضرورة وجود إمام غائب، أو ضرورة أن يكون معصوماً، أو ضرورة تعيينه بنص الرسول صلى الله عليه وآله.

أما المدرسة الشيعية فقد اتجهت في تقويم الإمامة والخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وآله الى أنها مهمة إلهية كمهمة الرسول ومستمرة حتى نهاية الأرض، فاشترطت العصمة فيها حتى قبل البلوغ، بالإضافة للعلم غير المكتسب، والنص الذي يمثل القيمة الشرعية للإمام.

ولهذا كانت المدرسة السنّيّة لا ترى لهذه الشروط - التي لابد من توفرها في الإمام والخليفة - معنى، لا تنسجم مع المسؤولية التي يتكفّل بأدائها الخليفة، فالشروط هنا أوسع وأضخم من مهمة الزعامة السياسية.

هذه هي العقدة ونقطة الخلاف التي تفسر لنا الاضطراب في فهم الإمامة والتشكيك في مسألة العصمة، أو المسوّغ لضرورة النص.

وهذا الفهم دفع بالبعض الى أن يحقق في جذور نظرية النص لينتهي بالنتيجة الى عدم وجود واقع تاريخي في حياة الأئمة لها.

إنّ هذه الإثارات حول مفهوم الإمامة والخلافة ونظرية النص والتشكيكات التي تحوم حولها ناشئة من الفهم السنّي للإمامة.

لكن الصحيح أن الإمامة في ضوء الكتاب والسنّة تتعدىٰ هذا الفهم، ولها بُعدٌ يختلف جوهرياً عن الفهم السطحي للإمامة الإلهية بعد النبوة.

فمدرسة أهل البيت عليهم السلام تعتقد بأن للأئمة الاثني عشر أدواراً أُخرىٰ تستلزم شروطاً أشد وأدق مما هي عليه شروط القيادة السياسية[١].

---

(١) راجع : بحث حول الإمامة للسيد كمال الحيدري.

العلاقة بين العصمة والنصّ

إذا كان دور الإمام هو المرجعية الدينية، وأن مهمته التشريعية تمتد الى أبعاد مختلفة في العقائد والأحكام والأخلاق والقيادة، وجبت طاعته ووجب إتباعه والأخذ منه ولهذا تكون أقوال الإمام المعصوم وأفعاله وتقريراته حجة شرعية منجزة ومعذرة كحجية الرسول صلى الله عليه وآله.

وهذا الدور الإلهي الخطير يستلزم عدة أُمور، منها: أن يكون معصوماً كعصمة الرسول وضرورتها في شخصه في التلقّي والتبليغ والسلوك، ويتّضح من هذا أن العصمة بهذ المعنى ليست شرطاً لمهمة القيادة السياسية فقط.

ومهمة الإمامة تستوجب أن يكون الإمام عالماً بما يحتاج اليه الناس في أُمور معاشهم ومعادهم، ولابد أن يكون أفضل من على وجه الأرض في زمانه كي يتأتىٰ له أداء مسؤوليته.

والشيعة تعتقد بأن الرسول ليس له دور مستقل في تعيين الخليفة بل يتم نصبه والنص عليه بأمر من الله، لأن الغاية من الإمامة وملاكها الإلهي مرتبط بموضوع ختم النبوة واستمرار الهداية الربانية على طول الخط.

والحكمة من ختم النبوة مرتبطة بتعيين الإمام المعصوم، والإمام هو الذي سيتكفّل بتوفير المصالح الضرورية للأمة

الإسلامية بعد الرسول صلى الله عليه وآله.

إذاً فالإمامة قيمتها عقائدية لاكحكم فقهي فرعي، وهذه النكتة هي التي تجعل شروط الإمامة بهذه الضخامة والسعة، وأنها تتجاوز شروط القيادة السياسية.

فإذاكانت مهمة الإمامة تتسع لمهمة أكبر من القيادة السياسية وقد استلزمت تلك الشروط فهذا يستدعي أن يكون التعامل معها والتصديق بهاكأصل في الدين انطلاقاً من ضخامة رسالتها.

قال الشهيد الثاني في رسائله: الأصل الرابع التصديق بإمامة الأئمة الاثني عشر صلوات الله عليهم أجمعين، وهذا الأصل اعتبرته في تحقق الإيمان الطائفة المحقة الإمامية، حتى أنه من ضروريات مذهبهم، دون غيرهم من المخالفين، فإنه عندهم من الفروع(١).

لذا نجد أن أمر تشخيص الإمام وتعيينه خارج حدود صلاحيات البشر وقابلياتهم، ويعجز الانتخاب والترشيح أن يشخص العصمة ومَن الذي يمتلكها ويعجز الانتخاب أيضاً في أن يتوصل الى الشخص الذي يمتلك العلم الحضوري الموهوب وغيرها من القابليات والاستعدادات التي يمتلكها الأئمة عليهم السلام.

(١) العقائد الاسلامية : ١/٢٨٢ مركز المصطفى ، نقلاً عن رسائل الشهيد الثاني: ٢ / ١٤٥.

فعدم كون اختيار الإمام من طريق البشر شبيه بأمر النبوة التي يختارها الله ويكشف عن اختياره لها بالوحي والنص.

إن الفرق بين النبي والإمام، هو أن الله يُعرّف النبي بالمعجزة والوحي، والإمام بالمعجزة والنص.

قال الشريف المرتضىٰ في رسائله في باب ما يجب اعتقاده في النبوة: متىٰ علم الله سبحانه أن لنا في بعض الأفعال مصالح وألطافاً، أو فيها ما هو مفسدة في الدين، والعقل لا يدل عليها، وجب بعثة الرسول لتعريفه، ولا سبيل الى تصديقه إلّا بالمعجزة. وصفة المعجز أن يكون خارقاً للعادة، ومطابقاً لدعوىٰ الرسول ومتعلقاً بها وأن يكون متعذراً في جنسه أو صفته المخصوصة على الخلق، ويكون في فعله تعالى أو جارياً مجرى فعله تعالى، وإذا وقع موقع التصديق فلابد من دلالته على المصدق وإلّا كان قبيحاً.

وما جاء عنه في باب ما يجب إعتقاده في الإمامة وما يتصل به أوجب في الإمام عصمته، لأنه لو لم يكن كذلك لكانت الحاجة إليه فيه، وهذا يتناهىٰ في الرؤساء والانتهاء الى رئيس معصوم، وواجب أن يكون أفضل من رعيته وأعلم، لقبح تقديم المفضول على الفاضل فيما كان أفضل منه فيه، في العقول. فإذا وجبت عصمته وجب النص من الله تعالىٰ عليه وبطل اختيار الإمامة، لأن

العصمة لا طريق للأنام الى العلم بمن هو عليها)[١].

من هنا نجد أنّ النص هو أحد أركان الإمامة وفق المنظور الشيعي الذي يكشف بدوره عن تلك الخفايا المعنوية والقابليات الإلهية المودعة عند الإمام، ومن ثمّ نجد أنّ النص يفضي الى تشخيص الخليفة الذي يلي رسول الله صلى الله عليه وآله في مهمته الإلهية وضرورة امتدادها.

(١) العقائد الاسلامية ١/٢٨١، مركز المصطفى، رسائل الشريف المرتضى: ٣/١٨.

نظرية النصّ ومبدأ الشورىٰ

فإذا كان المنظور الإسلامي للخلافة بعد رسول الله ﷺ يلتزم نظرية النصّ التي ترىٰ الخلافة بعد الرسول تتسع لأكثر من القيادة السياسية. فإذاً ماهو الموقف الإسلامي من مبدأ الشورى الذي التزمه البعض كنظرية للحكم قبال نظرية النصّ، وما علاقة الشورىٰ وقراراتها بالإمامة المنصوص عليها؟

سنتابع هذه المسألة من الناحية التاريخية أوّلاً، ثم نتعرض الى ضرورة النصّ على الخليفة من النبي ﷺ ثانياً، وبعد ذلك نتناول القيمة الشرعية لقرارات الشورى وعلاقاتها بالولاية المنصوص عليها ثالثاً، لننتهي بالنتيجة الى أن الشورى لم تكن نظرية للحكم الإسلامي، وإنّما هو مجرد مبدأ ذا قيمة توجيهية يغني القرارات الإسلامية في المجالات الحياتية وغيرها، بالوقت نفسه لا تكون تلك القرارات ملزمة للإمام المعصوم. وأنّ الشورىٰ المصاغة في التراث الإسلامي غير الإمامي ماهي إلّا نظرية تبرر الواقع وتحاول أن تضفي الشرعية عليه، ويمكن القول بأنّها نظرية تبرير لا نظرية تشريع.

أوّلاً: الناحية التاريخية

من الثابت أن الإسلام لم يترك الأُمة هملاً بلا نظرية للحكم

انطلاقاً من أن أمر الدين والدنيا لا يتم إلّا بوجود حاكم على رأس الأُمة يرشدها ويقودها لما فيه صلاحها في حياتها ومعادها.

وعلى هذا الأساس قالوا: إنّ الإسلام ترك للأُمة أن تختار لنفسها طريقة الحكم وما تراه الأصلح لحفظ نظامها وحفظ الشريعة، فعندئذٍ لا يُعد إهمالاً.

ولهذا برز اتّجاه في التاريخ الإسلامي يُسند أمر الحكم بالكامل الى الواقع التاريخي للأُمة في عصر الصحابة.

وهذه المسألة الكبرىٰ في نظام الدين كيف نجد لها حلّاً حين يغفلها التشريع بمصدريه القرآن والسنّة، ويفوض أمرها للأُمّة، من هنا نسأل: هل هناك قاعدة ثابتة تستند إليها الأُمّة في تعيين الخليفة؟ وما مدىٰ شرعية هذه القاعدة؟

والجواب: قالوا هناك ثلاث وجوه في تعيين الخليفة:

الوجه الأوّل: اختيار أهل الحل والعقد ويطلق عليه (نظام الشورىٰ).

لكن نظام الشورىٰ هذا لم يتّخذ شكلاً واحداً عند الصحابة، لذا فقد فصلوا فيه تبعاً لذلك الاختلاف، فقالوا الشورىٰ على شكلين:

أ ـ نظام الشورى ابتداءً كما حدث في بيعة أبي بكر وعلي بن أبي طالب.

ب ـ نظام الشورىٰ بين عدد يعيّنهم الخليفة السابق، كما صنع عمر.

الوجه الثاني، العهد: وهو أن ينصّ الخليفة قبل موته على مَن يخلفه. وقد اتّخذ هذا العهد أشكالاً ثلاثة:

أ ـ أن يعهد الخليفة الى واحد، كما صنع أبو بكر في عهده الى عمر.

ب ـ أن يعهد الى جماعة يكون الخليفة واحداً منهم، كما صنع عمر في عهده الى ستة نفر ينتخبون الخليفة القادم من بينهم.

ج ـ أن يعهد الى اثنين فأكثر ويرتب الخلافة فيهم بأنّ يقول: الخليفة من بعدي فلان، فإذا مات فالخليفة من بعده فلان، وفي هذا النظام تنتقل الخلافة بعده على الترتيب الذي رتّبه، كما عهد سليمان بن عبدالملك الى عمر بن عبدالعزيز بعده، ثمّ الى يزيد بن عبدالملك، وكذلك رتّبها هارون في ثلاثة من بنيه.

الوجه الثالث: القهر والاستيلاء أو الغلبة بالسيف: قال الإمام أحمد: الإمامة لمن غلب[1]. وظاهر أن هذه النظرية بوجوهها إنّما هي نظرية تبرير، لا نظرية تشريع.

إنّها نظرية تبرير الواقع واضفاء الشرعية عليه والدافع الوحيد الى هذا التبرير هو اعفاء الصحابة من تهمة العمل في هذا الأمر الخطير بدون دليل من الشرع، واعفاؤهم ممّا ترتب

(١) الأحكام السلطانية، للفراء: ٢٠، ٢٢، ٢٣.

على ذلك من نتائج.

ولأجل ذلك ظهر في هذه النظرية من التكلّف والتعسّف ما لا يخفى، ومن ذلك:

١ ـ أنّ أيّاً من هذه الوجوه الثلاثة لا يستند الى دليل شرعي البتة، ولم يعرفه حتى فقهاء الصحابة قبل ظهوره على الواقع.

٢ ـ أن مبدأ الشورىٰ المذكور في الوجه الأوّل والمأخوذ من بيعة أبي بكر، لم يكن قد تحقق في البيعة، وليس لأحد أن يدّعي ذلك بعد أن وصفها عمر بأنها فلتة، عن غير مشورة. إلّا أن المتأخرين أضفوا عليها صبغة الشورىٰ ليجعلوا منها في ثوبها الجديد الوجه الشرعي الأوّل في اختيار الخليفة، وأضفى عليها البعض صبغة الاجماع[1].

٣ ـ الخوف من وقوع الفتنة كان العذر المنتخب في تبرير أوّل بيعة لأوّل خليفة حين تمّت عن غير مشورة، ولم يُنتظر فيها حضور الكثير من كبار المهاجرين والأنصار ممّن ينبغي أن يكون في طليعة أهل الحل والعقد.

فالعذر في التعجل هو خوف الاختلاف والفتنة، وهذا ظاهر في نصّ خطبة عمر.

---

(١) منهاج السنّة لابن تيمية: ٣/٢١٥، ٢١٧، ٢١٨.

لكن الغريب! أنّ الفتنة قد عادت لتصبح طريقاً شرعياً من طرق تعيين الخليفة في الوجه الثالث حيث يرون القهر والاستيلاء والتغلب بالسيف طريقاً الى الخلافة، والمتغلب دائماً هو الخليفة الشرعي الواجب الطاعة ومايزال الطريق مفتوحاً أمام كل طامع، وهل الفتنة شيء غير هذا؟

ثانياً: النصّ ضرورة على الخليفة من النبي ﷺ

قال الفرّاء في الأحكام السلطانية: لا نزاع في ثبوت حق الخليفة في النصّ على مَن يخلفه، ولا شكّ في نفاذ هذا النصّ، لأن الإمام أحقّ بها، فكان اختياره فيها أمضى ولا يتوقف ذلك على رضا أهل الحل والعقد[(١)]. وإنّما صار ذلك للخليفة خوفاً من وقوع الفتنة واضطراب الأُمّة[(٢)]. فمن أجل ذلك كان بعض الصحابة يراجع عمر ويسأله أن ينصّ على مَنْ يخلفه[(٣)].

وأيّد ذلك ابن حزم فقال: وجدنا عقد الإمامة يصحّ بوجوه:

أوّلها وأصحها وأفضلها أن يعهد الإمام الميّت الى إنسان يختاره إماماً بعد موته، سواء فعل ذلك في صحّته أو عند موته، كما فعل

(١) الأحكام السلطانية، للفرّاء: ١٠، الأحكام السلطانية، للبغوي: ٢٥، ٢٦.
(٢) الفصل: ٤/١٦٩، تاريخ الأُمم الإسلامية، للخضري: ١/١٩٦.
(٣) الكامل في التاريخ: ٣/٦٥.

رسول الله صلى الله عليه وآله بأبي بكر، وكما فعل أبو بكر بعمر، وكما فعل سليمان ابن عبدالملك بعمر بن عبدالعزيز.

قال: وهذا الوجه الذي نختاره، ونكره غيره، لما في هذا الوجه من اتصال الإمامة، وانتظام أمر الإسلام وأهله، ورفع ما يتخوف من الاختلاف والشغب ممّا يتوقع في غيره من بقاء الأُمّة فوضىٰ، ومن انتشار الأمر وحدوث الاطماع[1]. إلّا أنّ النصّ المدعىٰ على أبي بكر لم يثبت، بل لم يدّع وجوده أحد، بل تسالمت الأُمّة على عدمه، فمن أراد أن يثبت مثل هذا النصّ على أبي بكر بالخصوص، فعليه أن ينفي حادثة السقيفة جملة وتفصيلاً. وعليه أن يكذب بكل ما ثبت نقله في الصحاح من كلام أبي بكر وعمر وعلي والعباس والزبير في الخلافة. وعليه أن يهدم بعد ذلك كل ما قامت عليه نظرية أهل السنّة في الإمامة، فلم تُبنَ هذه النظرية أوّلاً إلّا على أصل واحد، وهو البيعة لأبي بكر بتلك الطريقة التي تمّت في السقيفة وبعدها!! فمن تلك الواقعة أوّلاً جاءت نظرية الشورىٰ بين أهل الحلّ والعقد. وعليه أن ينفي ما تحقق عندهم من الاجماع «الاجماع على أنّ النصّ منتفٍ في حق أبي بكر»[2].

من هنا ساق الغزالي كلاماً موافقاً لهذا الاجماع قوّض فيه ما بنى

---

(١) الفِصَل: ٤/١٦٩.

(٢) شرح المقاصد: ٥/٢٥٥.

عليه ابن حزم قوله.

قال الغزالي متسائلاً: فهلا قُلتم إنّ التنصيص واجب من النبي والخليفة كي يقطع ذلك دابر الاختلاف؟

ثم أجاب قائلاً: قلنا إنه لو كان واجباً لنصّ عليه الرسولﷺ ولم ينصّ هو، ولم ينصّ عمر أيضاً[١].

وحين يواصل ابن حزم عرض نظريته تراه يلغي بالكامل مبدأ الشورىٰ واختيار أهل الحل والعقد، ويسند أمر اختيار الخليفة الى النصّ! بسبب كونه مقتنعاً بضرورة النصّ، ولكنه أراد نصّاً منسجماً مع الأمر الواقع، وان لم يسعفه الدليل!!

وإن النصّ لم يختف الى الأبد في هذه النظرية، والشورىٰ هنا ليست مطلقة العنان، فليس لأهل الحل والعقد أن ينتخبوا من شاءوا بلا قيد، لأن هناك حدّاً تلتزمه الشورىٰ، وهذا الحد إنّما رسمه النصّ الثابت.

قالوا: إن من شرط الإمامة: النسب القرشي، فلا تنعقد الإمامة بدونه.. وعلّلوا ذلك بالنصّ الثابت فيه، فقد ثبت عن النبيﷺ أنّه قال: **«الأئمة من قريش»**.

وقالﷺ: **«قدموا قريشاً ولا تقدموها»** وليس مع هذا النصّ المسلّم

(١) الاقتصاد في الاعتقاد: ١٥١.

شبهة لمنازع، ولا قول لمخالف[١].

واشترطوا لهذا القرشي أن يكون قرشياً من الصميم، من بني النضر بن كنانة، تصديقاً للنصّ[٢]

وقال الإمام أحمد: «لا يكون من غير قريش خليفة»[٣].

واستدلوا على تواتر هذا النصّ بتراجع الأنصار وتسليمهم الخلافة للمهاجرين القرشيين حين احتجّوا عليهم بهذا النصّ في السقيفة[٤].

وقال ابن خلدون: بقي الجمهور على القول باشتراطها ـ أي القرشيّة ـ وصحة الخلافة للقرشيّ ولو كان عاجزاً عن القيام بأُمور المسلمين[٥].

وهكذا ثبت النصّ الشرعي، وثبت تواتره، وثبت الإجماع عليه.

وواضح هذا حين تم الانتصار لمبدأ النصّ على مبدأ الشورىٰ عندما رأى الخليفة الثاني ضرورة النصّ على من يخلفه.

---

(١) الأحكام السلطانية، للماوردي: ٦.

(٢) الأحكام السلطانية، للفراء: ٢٠، الفصل: ٤/٨٩، مآثر الإنافة: ١/٣٧، وانظر مقدمة ابن خلدون الفصل: ٢٦ / ٢٤٢ ـ ٢٤٥.

(٣) الأحكام السلطانية للفراء: ٢٠.

(٤) المصدر السابق الفصل: ٤/٨٩.

(٥) الأحكام السلطانية، المقدمة: ٢٤٣.

فدخل النصّ إذاً في قمة النظام السياسي، رغم أنه يلغي قاعدة الشورى بالكامل.

ويضاف لذلك أن النصّ النبوي الشريف «**الأئمة من قريش**» يهزم مبدأ الشورىٰ أمام السيف! فمن تغلب على الأُمّة وانتزع الخلافة بالسيف وكان قرشياً صحت خلافته، لأنها لا تخرج عن النصّ المتقدم.

وهكذا لا يعتنى بالشروط الواجب توفرها في الخليفة بالاجتهاد والعدل والتقوى، فإذاكان الخليفة قرشياً صحّت خلافته وإن كان ظالماً بل عاجزاً من أمر الخلافة!

إذاً ، فالشورى ينبغي أن لا تخرج عن دائرة هذا النصّ فلا تنتخب إلّا قرشياً من الصميم.

وملخّص المسألة ثبت لدينا نصّ صريح صحيح وفاعل في هذه النظرية وهو الحديث الشريف: «**الأئمة من قريش**»، وقد أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن والسير بألفاظ مختلفة وهذا هو محصلها. ولكن هذا النصّ يبقى بحاجة الى التخصيص وذلك لأُمور منها:

١ ـ إنّ النصّ المتقدم «**الأئمة من قريش**» بمفرده لا يحقّق للإمامة الهدف المنشود والذي منه حراسة الدين والمجتمع، حيث أدرك هذه الحقيقة الصحابة أنفسهم منذ انتهاء الخلافة الراشدة.

ففي صحيح البخاري: لماكان النزاع دائراً بين مروان بن الحكم وهو بالشام، وعبدالله بن الزبير وهو بمكة انطلق جماعة الى الصحابي أبي برزة الأسلمي﵁ فقالوا: يا أبا برزة، ألا ترىٰ ما وقع فيه الناس؟ فقال: إني احتسب عند الله أني أصبحت ساخطاً على أحياء قريش، إنّ ذاك الذي بالشام والله إن يقاتل إلّا على الدنيا، وأنّ الذي بمكة والله إن يقاتل إلّا على الدنيا!![1]

٢ ـ وثمة نصوص أُخرى صحيحة تضيّق دائرة النصّ المتقدم، منها: ان النبي حذّر من الاغترار بالنسب القرشي وأنذر بأنّ ذلك سيؤدي الى هلاك الأُمّة وتشتت أمرها.

جاء في صحيح البخاري، عنه ﷺ أنه قال: **«هَلكة أُمّتي على يَد غلمةٍ من قريش»**[2].

كيف إذاً سيتم التوفيق بين النّصين **«الأئمة من قريش»** و **«هلكة أُمتي على يدي غلمة من قريش»**؟

لابد أنّ يتم ذلك عن طريق التخصيص فيما ورد من الأخبار بحق قريش، وهناك نوعان من التخصيص:

أ ـ **تخصيص السلب**: توجد نصوص صريحة تستثني قوماً من

---

(١) صحيح البخاري: الفتن باب ٢٠، ح ٦٦٩٥.

(٢) المصدر السابق، الفتن باب ٣ ح ٦٦٤٩، فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ١٣ / ٧ـ٨.

قريش فتبعدهم عن دائرة التكريم.

قال ابن حجر الهيثمي في الحديث المروي بسند حسن أنّه صلى الله عليه وآله قال: **«شر قبائل العرب: بنو أُمية، وبنو حنيفة، وثقيف»**.

قال: وفي الحديث الصحيح قال الحاكم: على شرط الشيخين عن أبي برزة رضي الله عنه أنّه قال: كان أبغض الأحياء أو الناس الى رسول الله بني أُمية[1]. والذي ورد في ذم آل الحكم أبي مروان خاصّة كثير ومشهور. فهل يصحّ أن تسند الإمامة الى شرّ قبائل العرب وأبغض الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله ؟!

فإذا أصبح هؤلاء هم الحكّام في الواقع فعلينا أن نشهد أن هذا الواقع منحرف عن النصّ، بدلاً من أن نسعى الى تبريره واخضاعه للنصّ.

ب ـ تخصيص الإيجاب: الحديث الذي ميّز قريشاً بالاصطفاء على سائر القبائل لم يقف عند دائرة قريش الكبرى، بل خصّ منها طائفة بعينها فقال: **«إنّ الله اصطفىٰ كنانة من ولد اسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»**[2].

وهذا تقديم لبني هاشم على سائر قريش.

ساق ابن تيمية هذا الحديث الصحيح، وأضاف قائلاً: (وفي

---

(١) تطهير الجنان واللسان: ٣٠.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، ح ١.

السنن أنّه شكا إليه العباس أنّ بعض قريش يحقّرونهم! فقال ﷺ: «والذي نفسي بيده لا يدخلون الجنّة حتّى يحبّوكم لله ولقرابتي» وإذا كانوا أفضل الخلائق فلا ريب أنّ أعمالهم أفضل الأعمال.. ففاضلهم أفضل من كلّ فاضل من سائر قبائل قريش والعرب، بل وبني اسرائيل وغيرهم)(١).

وليس المقام مقام تفضيل وحسب، بل إنّ قريشاً لا يصحّ لها ايمان ما لم تحبّ بني هاشم حبّين: لله، ولقرابة الرسول.

فهل يصحّ أن تكون قريش كلّها سواء في حقّ التقدم والإمامة، وفيها بنو هاشم الذين رفعهم النصّ الى أعلى منزلة، وفيها بنو اُمية الذين خفضهم النصّ الى أردى الرتب؟!

إذا كان الواقع قد آل الى هذه الحال، فعلينا أن نشهد أنّه واقع منحرف عن النصّ، لا أن نسعى الى تبريره.

وخلاصة لما تقدم يبدو بكلّ وضوح أننا هنا قد أخفقنا في تحقيق نظرية منسجمة متماسكة في موضوع الإمامة، وأنّ السبب الحقيقي لهذا الاخفاق هو متابعة الأمر الواقع والسعي لتبريره وجعله مصدراً رئيساً في وصف النظام السياسي.

إنّ تناقضات الأمر الواقع في أدواره المتعدّدة قد ظهرت جميعها

---

(١) رأس الحسين، ابن تيمية: ٢٠٠ ـ ٢٠١، مطبوع مع استشهاد الحسين للطبري.

في هذه النظرية، ممّا أفقدها قيمتها كنظرية إسلامية في معالجة واحدة من قضايا الإسلام الكبرى.

فالقول بالنصّ الشرعي لم يقف عند جوهر النصّ، ولا التزم شروطه وحدوده.

والقول بالشورى تقهقر أمام نصّ الخليفة السابق وصلاحيات الشورى، والقهر والاستيلاء، والتغلّب بالسيف.

أما نظام أهل الحلّ والعقد فهو أشدّ غموضاً.

فمرّة يكون أهل الحلّ والعقد رجلاً واحداً نصّب نفسه فتابعه اثنان كما في عقد الزواج، أو تابعه أربعة، أو يكونوا ستّة يعيّنهم الخليفة السابق دون الأُمّة، بل تطوّر الأمر عن هذا كثيراً، حتى إنّ فيلسوفاً مدقّقاً كابن خلدون قد جعل حاشية الخليفة وبطانته وأقاربه ـ بصرف النظر عن مدى علمهم واجتهادهم وتقواهم ـ هم أهل الحلّ والعقد الذين عارضوا الخليفة المأمون أن ينقل الخلافة الى عليّ الرضا من بعده»[1]!

والحقيقة التي نرجو أن لا تصدم أحداً أنّ هذا قد ظهر من قبل، في النصف الثاني من خلافة عثمان، حيث برز على رأس أصحاب الرأي والمشورة رجال من قرابته ـ بني أُميّة ـ خاصّة، لم يكونوا من أُولي الفضل والاجتهاد والسابقة في الدين، مع كثرة من اجتمعت

(١) نظرية الإمامة، الدكتور أحمد محمود صبحي: ٢٦.

فيهم هذه الخصال في ذلك الوقت!

وكان أهل الحلّ والعقد هؤلاء هم: عبدالله بن عامر، وعبدالله بن سعد بن أبي سرح[١]، وسعيد بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان، ومروان بن الحكم!

نقل الطبري من طريقين: أنّ عثمان أرسل الى معاوية وعبدالله ابن سعد بن أبي سرح، وسعيد بن العاص، وعمرو بن العاص، وعبدالله بن عامر، فجمعهم ليشاورهم في أمره، فقال لهم: إنّ لكلّ امرئٍ وزراء ونصحاء، وإنّكم وزرائي ونصحائي وأهل ثقتي.. وقد صنع الناس ما قد رأيتم، وطلبوا إليّ أن أعزل عمّالي، وأن أرجع عن جميع ما يكرهون الى ما يحبّون، فاجتهدوا رأيكم وأشيروا عليَّ.

فلمّا أشاروا عليه عمل بما رآه من مجموع مشورتهم؛ فردّهم على أعمالهم، وأمرهم بالتضييق على من قبلهم، وأمرهم بتجمير الناس في البعوث[٢]، وعزم على تحريم أُعطياتهم ليطيعوه ويحتاجوا اليه[٣].

هذه الوجوه المتناقضة كلّها من المستحيل أن تجتمع في نظرية واحدة، فتكون نظرية منسجمة وذات تصوّر واضح ومحدّد

(١) وهو الذي ارتدّ مشركاً في عهد الرسول، فهدر الرسول دمه يوم فتح مكّة، وأمر بقتله ولو وجد تحت أستار الكعبة! راجع ترجمته في: الاستيعاب، وأُسد الغابة، والإصابة.

(٢) أي ارسالهم الى أطراف البلد بحجّة حماية الحدود، ومنعهم عن العودة الى أهليهم.

(٣) تاريخ الطبري، احداث سنة ٣٤: ٤ / ٣٣٣ ـ ٣٣٥.

ومفهوم.

هذاكلّه، وبقدر ما يثيره من شكوك حول صلاحية هذه النظرية، فإنّه يرجّح الرأي الآخر الذي يذهب الى اعتماد النصّ الشرعي في تعيين خليفة الرسول.

الى هذه النتيجة أيضاً خلص الدكتور أحمد محمود صبحي وهو يدرس نظرية الإمامة، إذ قال: «أمّا من الناحية الفكرية فلم يقدّم أهل السنّة نظرية متماسكة في السياسة تُحدد مفاهيم البيعة والشورى وأهل الحلّ والعقد، فضلاً عن هوّة ساحقة تفصل بين النظرية والتطبيق، أو بين ماهو شرعي وبين ما يجري في الواقع.

لقد ظهرت نظريات أهل السنّة في السياسة في عصر متأخّر بعد أن استقرّ قيام الدولة الإسلامية على الغَلبة..كما جاء أكثرها لمجرّد الردّ على الشيعة.. والتمس بعضها استنباط حكم شرعي من أُسلوب تولّي الخلفاء الثلاثة الأوائل.

وإنّ الهوّة الساحقة بين تشريع الفقهاء وبين واقع الخلفاء، فضلاً عن تهافت كثير من هذه الآراء واخفاقها في استنباط قاعدة شرعية، هو ما مكّن للرأي المعارض ـ القول بالنصّ ـ ممثّلاً في حزب الشيعة»[١]

---

(١) الزيدية: ٣٥ ـ ٣٧. وانظر أيضاً: محمّد عبدالكريم عتّوم، النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإمامية الاثني عشرية: ٥٢ فقد انتهى الى النتيجة ذاتها.

ثالثاً: القيمة الشرعية لقرارات الشورىٰ وعلاقتها بالولاية المنصوص عليها

إن من أهم المستندات الشرعية التي تعتمدها نظرية الشورىٰ هي الآية الكريمة: ﴿وشاورهم في الأمر﴾.

هذه الآية تلزم الإمام الحاكم بوجوب الشورىٰ على رأي من يقول: (إن الآية في خطابها للرسول صريحة في الأمر بالشورىٰ والأمر ظاهر بالوجوب، والآية بهذا المعنى ليس أكثر من أن تدعو لاستشارة المسلمين ﴿وشاورهم﴾ وحيث لا يمكن استشارة المسلمين جميعاً فلابد من الأخذ بالميسور فيهذه الاستشارة وهو استشارة ذوي الرأي والخبرة)[١].

وبهذا المعنىٰ هل أن الشورىٰ مطلوبة بحد نفسها، أو أنها طريق يتحقق بواسطتها غايات أُخرىٰ؟

لاشك أن الشورىٰ ليست مطلوبة فيحد نفسها ولا هي موضوع مستقل للطلب، وإنّما الشورىٰ طريق الى تحقيق غايات أُخرىٰ وأهم هذه الغايات التعرف على وجهات نظر الآخرين وتصوراتهم ومناقشاتهم وأفكارهم. وهذه التصورات والأفكار عندما تتوارد من منابع مختلفة وتجتمع في موضع واحد تكون لها قيمة كبيرة في توجيه سياسة الحكم والإدارة والاقتصاد والأمن والحرب وغير

(١) تفسير مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي: ٢ / ٨٣.

ذلك في البلد، وهذا الوجه يتم فيغير المعصومين من أولياء الأُمور.

الى هنا قد اتّضح الغرض من تشريع الشورىٰ، لكن السؤال عن القيمة الشرعية التي تتمتع بها الشورىٰ ، وهل تعتبر النتيجة التي تتمخض عنها الشورىٰ بالإجماع أو بالأكثرية قراراً ملزماً لولي الأمر أم لا ؟

يتجه علماءالسنّةفيالإجابة على هذا السؤال على نحو إتجاهين:

الأول: يرىٰ هذا الإتجاه بأن نتيجة الشورىٰ ملزمة لولي الأمر وللنظام بشكل عام.

ومن هؤلاء: الشيخ محمد عبده ؛ يقول في تفسير: ﴿**أُولي الأمر**﴾ معناه أصحاب أمر الأُمة في حكمها، وهو الأمر المشار إليه في قوله تعالى: ﴿ **وأمرهم شورىٰ بينهم**﴾ ولا يمكن أن يكون شورىٰ بين جميع أفراد الأُمة، فتعين أن يكون شورىٰ بين جماعة تمثل الأُمة... وما هؤلاء إلّا أهل الحل والعقد الذين تكرر ذكرهم، ويضيف: «ويجب على الحكّام الحكم بما يقرره أُولو الأمر ـ أصحاب الشورىٰ ـ وتنفيذه»[1].

الثاني: يرىٰ هذا الاتجاه بأن قيمة الشورىٰ توجيهية فقط وليس لها قيمة شرعية في إلزام ولي الأمر بالتنفيذ.

---

(١) تفسير المنار: ٥/١٨٧ ـ ١٨٨.

ومن هؤلاء: القرطبي، إذ يقول في تفسيره: «والشورىٰ مبنية على اختلاف الآراء والمستشير ينظر في ذلك الاختلاف، وينظر أيّها أقرب الى الكتاب والسنّة إن أمكنه، فإذا أرشده الله تعالى الى ما شاء منه عزم عليه وأنفذه متوكلاً عليه»[1].

أما فقهاء الإمامية فيذهبون الى الرأي الثاني في تفسير آية الشورىٰ، يقول الشيخ محمد جواد البلاغي: ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾ واستصلحهم، واستمل قلوبهم بالمشاورة، لا لأنهم يفيدونه سداداً وعلماً بالصالح، كيف وإنّ الله مسدده ﴿**وما ينطق عن الهوىٰ * إن هو إلّا وحي يوحىٰ**﴾ فإذا عزمت على ما أمرك الله بنور النبوة وسددك فيه ﴿**فتوكّل على الله**﴾[2].

فالشورىٰ في نظر مدرسة أهل البيت تتلخص في أن رأي المسلمين ليس ملزماً لرسول الله صلى الله عليه وآله حيث قال تعالى: ﴿**فإذا عزمت فتوكّل**﴾، إذاً فالقيام بالعمل يكون على أساس عزم الرسول صلى الله عليه وآله وليس على ما يرتئيه المؤمنون.

ثم إن مشاوراته صلى الله عليه وآله كانت في مقام استجلاء رأي المسلمين في كيفية تنفيذ الأحكام الإسلامية، وليست في مقام استنباط الحكم

---

(١) الشورىٰ في ظل نظام الحكم الإسلامي لعبدالرحمن عبدالخالق: ١١٣ ـ ١١٤.

(٢) آلاء الرحمن: ٣٦٤. وسائر علماء الشيعة على هذا المنوال أو قريب منه كالفيض الكاشاني في تفسير الصافي: ١/٣١٠ والسيد شبر في تفسيره: ١٦٥.

الشرعي بالتشاور؛ أضف الى كل ذلك أن الله تعالى قال: **﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضىٰ الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً﴾**(١).

إذاً رجحان المشاورة ينحصر بمورد لم يقض الله ورسوله فيه أمراً ، وأمّا في ما قضىٰ الله ورسوله فيه أمراً تكون المشاورة حينئذٍ معصية لله ولرسوله وضلالاً مبيناً(٢).

وعليه، فالشورىٰ ذات قيمة توجيهية تغني القرارات الإسلامية فيكل المجالات الحياتية وغيرها، وهي غير ملزمة للإمام المعصوم، لأنها لا تشرع حكماً قبال قول المعصوم وفعله وتقريره، وتنحصر في المورد الذي لم يقض الله ورسوله فيه أمراً. وأما من الناحية التاريخية كما ذكرنا لم تكن الشورى كنظام سياسي شرعي للحكم، لأنها جاءت كتبرير للأمر الواقع والسعي لجعله مصدراً رئيسياً في وصف النظام السياسي الحاكم آنذاك، وأن الخلافة لا تتم إلّا بنص من النبي للخليفة الذي بعده.

---

(١) الأحزاب: ٣٦.

(٢) معالم المدرستين: ١/٥٧٦. وولاية الأمر للشيخ الآصفي : ١٦٧.

العلاقة بين البيعة والنصّ

البيعة تكريم للإنسان لكي يقرر مصيره في الدعوة الى الله والجهاد في سبيله أو شؤون الحكم والسياسة.

والإسلام بطبيعته لا يريد أن تتقرر حياة المسلمين بمعزل عن إرادتهم ووعيهم وقرارهم.

والطاعة هنا تبرز أهميتها في تنفيذ مهمات الدعوة والتبليغ ومهمات الدولة ومهمات الجهاد، وتتأكد الطاعة للإمام المعصوم في أقسامها الثلاثة عبر البيعة.

ولا يعني أن الطاعة تسقط عن الإمام المعصوم عند عدم البيعة له.

فإذا كانت البيعة وفق هذا المنظار تؤكد وتوثق الإمامة والطاعة له بعد افتراض ثبوت الإمامة، فهل يمكن لنا أن نقول: إن البيعة شرط لصحة طاعة الإمام، أو أنها شرط لوجوب الطاعة وانعقاد الإمامة وبدون البيعة لا إمامة، كما أنه لا صحة للطاعة أيضاً؟

فنقول: ان البيعة تأكيد وتوثيق للالتزام بولاية وسيادة ولي الأمر وليست إنشاءً للولاية أو شرطاً لصحة الطاعة. فالطاعة والإمامة لا تتوقف على البيعة لمن ثبتت له الولاية بالنص.

ولهذا نجد الرسول صلى الله عليه وآله قد عمل بالبيعة أثناء حياته انطلاقاً من هذا المفهوم، كما هو واضح في بيعة العقبة الأُولىٰ وبيعة العقبة

الثانية وبيعة الغدير.

هذه الصور للبيعة قد تمّت مع رسول الله صلى الله عليه وآله مع أن الولاية ثابتة له قبل حدوثها، وبيعة المسلمين أو عدم بيعتهم له صلى الله عليه وآله في الاستجابة لدعوته صلى الله عليه وآله أو الجهاد والإمرة، لم تغيّر من حق الرسول على الأُمة في الطاعة في أمر الدعوة والجهاد والإمرة.

وكذلك الإمرة كانت ثابتة لعلي عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله في غدير خم. فلم تثبت هذه الإمرة يومئذٍ ببيعة المسلمين له وإن كان رسول الله صلى الله عليه وآله قد أمرهم بذلك، فإن هذه البيعة لا تزيد قيمتها من الناحية التشريعية على تأكيد هذه الولاية والطاعة لها. وكون الإمامة حاصلة بالعهد، قد مضىٰ عليه أهل السنّة أيضاً.

قالوا: إذا عهد الخليفة الى آخر بالخلافة بعده، فإنّ بيعته منعقدة، وإن رضىٰ الأُمة بها غير معتبر، ودليل ذلك أن بيعة الصديق لعمر لم تتوقف على رضىٰ بقية الصحابة(١).

هذا، مع أننا لا نجد بين أبي بكر وعمر بيعة، وإنّما هو عهد بالخلافة لا غير.

فعهد النبي صلى الله عليه وآله أولىٰ أن يُتبع، بلا مسوغ للخلاف، فهو ماضٍ وبه تحققت الخلافة لعلي عليه السلام بعد الرسول صلى الله عليه وآله مباشرة سواء بايعته الأُمة

(١) مآثر الانافة: ١/٥٢، الأحكام السلطانية، الماوردي: ١٠، والأحكام السلطانية، للفراء: ٢٥، ٢٦.

على الطاعة أو لم تبايع، فالبيعة إنّما تنشئ عقد الطاعة وتسليم مقاليد الحكم والادارة؛ فهذا لا يتم إلّا بالبيعة وقد عرضت على علي من قبل العباس، فرفض أن تكون إلّا جهرة على الملأ وعامة في المسجد النبوي الشريف، ثم لما أتته بالبيعة فبايع الناس على ذلك، فكانت البيعة على الحكم، وهكذا كان الأمر مع الحسن عليه السلام وحين حُبست البيعة عن الأئمة الذين اختارهم الله ورسوله فقد حيل بينهم وبين ممارسة الحكم والادارة العامة، دون أن يسلبهم ذلك حق الإمامة الثابت لهم، شأنهم في ذلك شأن الكثير من الأنبياء الذين عصتهم أُممهم وحالت بينهم وبين ممارسة دورهم الحقيقي في القيادة والارشاد والتوجيه، دون أن يُسلبهم ذلك منزلتهم التي أنزلهم الله تعالى بها[١].

إذاً فقيمة البيعة بحضور الإمام المعصوم لا تزيد على كونها تأكيداً وتوثيقاً ممن ثبتت الولاية له بالنص.

كما أن البيعة لا تنشئ ولاية قبال الولاية للشخص المنصوص عليه كالرسول أو الإمام، والنصّ للإمام يوجب طاعته وحرمة التخلف عن بيعته.

(١) تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي، صائب عبدالحميد: ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

الرسول يعمل لتركيز نظرية النص

ولو دققنا النظر من الناحية التاريخية ولاحظنا خطوات الرسول صلى الله عليه وآله في تربية الأُمّة وتثقيفها حول أخطر مسألة إلهية وهي الخلافة لوجدناه قد ركّز في ذهنها نظرية النصّ دون الشورى، ولا يوجد أي نشاط يذكر للرسول صلى الله عليه وآله في تثقيف الأُمة وتربيتها على غير هذه النظرية ابتداءً من نزول قوله تعالى: ﴿**وأنذر عشيرتك الأقربين**﴾ . وحتى نزول قوله تعالى: ﴿ **يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته والله يعصمك من الناس**﴾.

فقد جاء عن ابن عباس عن الإمام علي عليه السلام أنه قال: «**لما نزلت هذه الآية ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ على رسول الله صلى الله عليه وآله دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لي: يا علي إن الله أمرني أن انذر عشيرتي الأقربين، فضقت بذلك ذرعاً، وعرفت أني متى أباديهم بهذا الأمر أرىٰ منهم ما أكره، فَصَمتُّ عليه حتى جاءني جبرائيل، فقال: يا محمد إلّا تفعل ما تؤمر به يعذبك ربّك، فاصنع لنا صاعاً من طعام واجعل عليه رِجل شاة واملأ لنا عُسّاً من لبن، ثم اجمع لي بني عبدالمطلب حتىٰ أُكلّمهم وأُبلغهم ما أُمرت به، ففعلت ما أمرني به ثم دعوتهم له وهم يومئذٍ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه أبو طالب والحمزة والعباس وأبو لهب ـ الى أن قال ـ فتكلم رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: يا بني عبدالمطلب إنّي والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، إني جئتكم بخير الدنيا والآخرة وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيّكم**

يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم ؟ ـ قال الإمام علي‌عليه‌السلام ـ **فأحجم القوم عنها جميعاً فقلت وإنّي لأحدثهم سنّاً، وأرمصهم عيناً... أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه. فأخذ برقبتي ثم قال‌صلى‌الله‌عليه‌وآله إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له واطيعوا** . قال علي‌عليه‌السلام ـ **فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع»** [(١)].

هكذا أخذ رسول الله‌صلى‌الله‌عليه‌وآله يهيّئ الأُمة بدءً بعشيرته الأقربين ويوجّهها نحو خلافة علي‌عليه‌السلام من بعده، ناصاً على الأُخوّة والوصاية والخلافة ولزوم الانقياد له. وكان النبي‌صلى‌الله‌عليه‌وآله يسلّط الضوء على معاني الآيات القرآنية التي كانت تنزل في حقّه‌عليه‌السلام خصوصاً الآيات التي لها صلة بموقع الخلافة والإمامة.

ذكر الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿**إنّما وليّكم الله ورسُولُه والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويُؤتون الزكاة وهم راكعون**﴾[(٢)]: إن هذه الآية نزلت في الإمام علي‌عليه‌السلام حين سأله سائل، وهو راكع في صلاته فطرح له خاتمه[(٣)].

---

(١) تاريخ الطبري: ٣/٢١٨ ـ ٢١٩. وانظر دراسة مصادر الحديث في موسوعة التاريخ الإسلامي: ١/٤٠٧ ـ ٤٢٧.

وفي كتاب ما نزل من القرآن في علي لأبي نعيم ـ جمع الشيخ المحمودي: ١٥٥ وتفسير الخازن: ٣/٣٧١.

(٢) المائدة: ٥٥.

(٣) الكشاف للزمخشري: ١/٦٤٩.

ولإزالة الالتباس، وقطعاً لدابر أي تأويل حول المراد بالولي وتشخيصه في مثل هذه الموارد صرّح النبيﷺ في أكثر من مناسبة قائلاً: «**إنّ عليّاً مني وأنا منه، وهو وليّ كل مؤمن بعدي**»[(١)]. ولتأكيد ولاية الإمام عليعليه السلام، ودوره المهم في تبيين معالم الرسالة الإسلامية وتحقيق أهدافها من خلال ممارسة القيادة لتطبيق أحكامها وصيانتها من كل ما يمكن أن يشوبها من تشويه وتحريف بعد الرسولﷺ قال رسول اللهﷺ: «**علي منّي وأنا من عليّ ولا يؤدي عنّي إلّا أنا أو عليّ...**»[(٢)]

ورسّخ النبيﷺ هذا المفهوم عمليّاً جهاراً نهاراً في قصة تبليغ سورة براءة، وقد أخرج هذه الرواية الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي بكر حين قال: «إنّ النبي بعثه ببراءة الى أهل مكة، فسار ثلاثاً ثم قال لعليّ: إلحقه، فردّ عليّ أبا بكر وبلّغها، فلما قدم أبو بكر على رسول اللهﷺ قال: يا رسول الله حدث فيّ شيء؟! قالﷺ: **ما وجدت فيك إلّا خيراً، لكنني أُمرت أن لا يبلّغ عنّي إلّا أنا أو رجل منّي...**»[(٣)].

---

(١) سنن الترمذي: ٥/٥٩١ باب فضائل الإمام عليعليه السلام والتاج الجامع للأُصول: ٣/٣٣٥.

(٢) سنن الترمذي: ٥/٥٩٤ ـ باب فضائل الإمام علي. والتاج الجامع للأُصول: ٣/٣٣٥.

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ١/٣. وسنن الترمذي: ٥/٥٩٤. وتفسير الكشاف، للزمخشري: ٢/٢٤٣.

وفي الكشاف: روى أنّ أبا بكر لما كان ببعض الطريق ـ أي لتبليغ سورة براءة ـ هبط جبرائيل عليه السلام، فقال: «**يا محمّد لا يبلّغنّ رسالتك إلّا رجل منك، فأرسل عليّاً...**»[1].

وأخيراً ختم القرآن الكريم هذا الموضوع الحيوي والمهم ـ وهو عملية الإعداد الفكري والتربوي على كيفية التعامل مع موضوع الخلافة والولاية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ـ في آخر ما نزل منه في آية التبليغ ثم في آية إكمال الدين بعد قصة غدير خم المشهورة، بحيث لم يبق هناك عذرٌ لمعتذر. وقصة الغدير ـ كما تناقلها الرواة مع بعض الاختلاف ـ هي كما يأتي:

لما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله من حجة الوداع، نزل عليه الوحي مُشدّداً: ﴿ **يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته والله يعصمك من الناس**﴾[2] فحطّ الركب عند غدير خم، وجمع الناس في منتصف النهار، والحرُّ شديد، وخطب فيهم النبي صلى الله عليه وآله قائلاً: «**كأني قد دُعيت فأجبتُ وإني تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي** ـ وفي رواية مسلم[3] **وأهل بيتي** ـ **فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض...**» ثم قال: «إنّ الله مولاي،

(١) الكشاف: ٢/ ٢٤٣.

(٢) المائدة: ٦٧، قال الواحدي في أسباب النزول: ١٣٥، نزلت في غدير خم.

(٣) صحيح مسلم: ٤/ ١٨٧٤.

وأنا مولىٰ كلّ مؤمن»، ثم أخذ بيد علي فقال: **«من كنتُ مولاه فهذا وليُّه ـ أو فهذا مولاه**[١] **ـ اللّهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه، واخذُل من خذله، وانصر من نصره**[٢]**.. وأدر الحقّ معه حيثما دار...»**[٣].

وقد أعقبَ هذا الحدث الكبير نزول الوحي مرة أُخرى بقوله تعالى: **﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممتُ عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾**[٤].

وقد ورد في بعض النصوص المروية أن الرسول ﷺ قال بعد نزول هذه الآية في ذلك اليوم المشهود وهو اليوم الثامن عشر من ذي الحجة[٥] يوم الغدير قال: **«الله أكبر، الحمدُ لله على إكمال الدين وإتمام النعمة ورضىٰ الرب برسالتي وبالولاية لعلي بعدي»**[٦].

---

(١) سنن الترمذي: ٥/٥٩١. والتاج الجامع للأُصول: ٣/٣٣٣، أخرجه عن زيد بن أرقم عن النبي ﷺ.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤/٢٨١، ٣٦٨، وسنن ابن ماجة، المقدمة ١ باب ١١. وتفسير ابن كثير: ١/٢٢. والبداية والنهاية، لابن كثير أخرجه بعدة طرق: ٧/٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٣) التاج الجامع للأُصول: ٣/٣٣٧، رواه مستقلاً «رحم الله علياً اللّهم أدر الحق معه حيث دار..».

(٤) المائدة: ٣.

(٥) الاتقان، للسيوطي: ١/٧٥ في رواية نزول الآية يوم الغدير وأنه يوم الثامن عشر من ذي الحجة. وأسباب النزول، للواحدي: ١٣٥.

(٦) مناقب أمير المؤمنين، للحافظ محمد بن سليمان الكوفي القاضي: ١/١١٩.

وفي رواية لأحمد: «فلقيه عمر بن الخطاب ـ أي لقي الإمام علياً ـ بعد ذلك، فقال له: هنيئاً أصبحت وأمسيتَ مولىٰ كلّ مؤمن ومؤمنة...»[1].

ولا نجد في حياة الرسول ﷺ جهداً آخر يذكر قد استهدفه رسول الله ﷺ في تثبيت مسألة الخلافة من بعده غير نظرية النص التي تعني في محتواها الشرعي أكبر من كونها زعامة وقيادة سياسية، وإنّما هي هداية إلهية تتكفل تحقيق ما تريده رسالة النبي ﷺ. حيث نصّ القرآن على النبي ﷺ إن لم يبلّغ ذلك ـ الذي بلّغه عن أمر الخلافة والولاية من بعده ـ لما بلّغ رسالة ربّه التي كان جاهداً على تبليغها خلال أكثر من عقدين من عمره المبارك.

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤/ ٢٨١، وقد أشهد عليّ جمعاً من الناس، فشهد له ثلاثون أنهم سمعوا هذا الحديث من رسول الله. والبداية والنهاية، لابن كثير: ٧/ ٣٦٠.

الطرق المحتملة والواقع التاريخي

وقد ناقش الشهيد الصدر ﵀ هذه المسألة في واقعها التاريخي ضمن عدة احتمالات قد تعترض الذهن بخصوصها.

منها: احتمال أن الرسول قد سلك طريق الإهمال ـ أي أن الرسول لم يتحرك أصلاً لإبلاغ المسلمين وتربيتهم على أمر الولاية والقيادة من بعده ـ وهذا الافتراض باطل لأنه يتعارض مع مقام النبوة المحيط بكل ما يرتبط بالرسالة ويتعارض مع النصوص التي تكلّمت عن اهتمام الرسول بأمر الأُمة من بعده في حياته وقبيل وفاته وفي اللحظات الأخيرة من حياته المباركة بالخصوص(١).

كما ناقش الشهيد الصدر الطريق الثاني ـ وهو افتراض الشورىٰ ـ بقوله: إن الوضع العام الثابت عن الرسول وجيل المهاجرين والأنصار ينفي فرضية أن النبي ﷺ قد انتهج هذا الطريق.

إذ لو كان النبي ﷺ قد أسند الأمر الى جيل المهاجرين والأنصار دون حصره بأهل بيته ﵈ لكان من أبده الأشياء التي يتطلبها هذا الموقف هو أن يقوم الرسول ﷺ بعملية توعية للأمة على نظام

(١) راجع قصة يوم الدار وانذار العشيرة وموقف الرسول في غزوة تبوك وسورة براءة وحجة الوداع ورزية يوم الخميس حين أراد النبي ﷺ ان يكتب الوصية قبيل وفاته، في صحيح البخاري وغيره من الصحاح والمسانيد.

الشورىٰ وتفاصيله وإعداد المجتمع الإسلامي لتقبل هذا النظام.

ولو كان النبي صلى الله عليه وآله قد قام بتلك التوعية لكان من الطبيعي أن تنعكس في الأحاديث المأثورة عن النبي صلى الله عليه وآله وفي ذهنية جيل المهاجرين والأنصار مع أننا لا نجد في الأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله أي صورة تشريعية محددة لنظام الشورىٰ.

وأما ذهنية المهاجرين والأنصار فلا نجد فيها ملامح أو انعكاسات كاشفة عن توعية من هذا القبيل فإنّ هذا الجيل صدر عن اتجاهين:

أحدهما: الاتجاه الذي تزعمه أهل البيت عليهم السلام وكان يؤمن بالوصية.

والآخر: الاتجاه الذي مثّلته السقيفة وخط الخلافة الذي قام فعلاً بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله.

وكل الأرقام والشواهد في سيرة أصحاب هذا الاتجاه تدل بصورة لا تقبل الشكّ، على أنه لم يكن يؤمن بالشورىٰ، اذ عهد أبو بكر حين اشتد به المرض الى عمر ولم يستشر أحداً وولّاه على الأُمة دون مشورة المسلمين أو أهل الحل والعقد منهم، وسار عمر على المنهج نفسه حين عيّن ستة يختارون من بينهم واحداً وكان يقول: «لو كان سالم حيّاً ما جعلتها شورىٰ». وهذا تصريح منه بعدم

الإيمان بمبدأ الشورى[١].

ولو كان النبي ﷺ قد قرر أن يجعل من جيل المهاجرين والأنصار قيّماً على الدعوة من بعده، لتحتم عليه أن يعبّئ هذا الجيل تعبئة رسالية وفكرية واسعة تجعله قادراً على مواجهة المشكلات الفكرية التي تواجهها الدعوة في حالة انفتاحها على شعوب متعددة وأراضٍ جديدة.

ولكننا لا نجد أثراً لذلك الإعداد، والمعروف عن الصحابة أنهم كانوا يتحاشون من ابتداء النبي ﷺ بالسؤال، بل أمسكوا عن تدوين آثار الرسول ﷺ وسنته على الرغم من أنها المصدر الثاني من مصادر الإسلام في مجال التشريع، مع أنّ التدوين هو الأُسلوب الوحيد لحفظها.

وقد أثبتت الأحداث بعد وفاة النبي ﷺ أن جيل المهاجرين والأنصار لم يكن يملك أي تعليمات محددة عن كثير من المشاكل الكبيرة، حتى أن المساحة الهائلة من الأرض التي امتد إليها الفتح الإسلامي لم يكن لدى الخليفة والوسط الذي يسنده أي تصور محدد عن حكمها الشرعي، وعما إذا كانت تقسّم بين المقاتلين أو تجعل وقفاً على المسلمين عموماً، بل اختلفوا في عدد التكبيرات

(١) تاريخ الطبري: ٣/٢٩٢.

في صلاة الميت فبعضهم كان يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يكبر خمساً ، وآخر يقول: سمعته يكبر أربعاً.

وهكذا اتّضح أن النبي صلى الله عليه وآله لم يسلك الطريق الثاني أيضاً. وأن إسناد القيادة والقيمومة الى الأُمة كان إجراءً مبكراً وقبل وقته الطبيعي، فلم يبق إذاً إلّا الطريق الثالث، وهو أن النبي صلى الله عليه وآله قد أعدّ بأمر الله تعالى علياً عليه السلام وعيّنه قيّماً على الرسالة والأُمة، باعتباره المرشح الطبيعي لهذه القيمومة، لعمق وجوده في حركة الرسالة واستيعابه لها وقدرته على الاشراف على حركتها بعد الرسول صلى الله عليه وآله كما أثبتت الأحداث التاريخية ذلك خلال ثلاثة عقود من عمره المبارك بعد الرسول صلى الله عليه وآله باعتراف المؤرخين.

وليس ما تواتر عن النبيّ صلى الله عليه وآله من النصوص في أهل بيته عليهم السلام وفي علي إلّا تعبيراً عن سلوكه صلى الله عليه وآله للطريق الثالث الذي كانت تفرضه وتدل عليه قبل ذلك طبيعة الأشياء[1].

(١) نشأة التشيّع والشيعة : ٦٣ و ٦٤.

نظرية النصّ في حديث الإمام علي وأهل البيت عليهم السلام

واضح جداً في قراءة تلك الحقبة من التاريخ أنّ علياً عليه السلام هو أكثر مَن تبنّى إظهار النصوص والإشارات الدالّة على ترشيحه لخلافة الرسول صلى الله عليه وآله، أو النصّ عليه بالاسم. وصحة نسبة هذه الكلمات إليه قد فرغ منها أصحاب التحقيق حين تجرّدوا عن الأهواء، وسكن إليها أكثر من خمسين علماً من شرّاح كلماته، ودافعوا عنها دفاعاً معزّزاً بالبراهين الباعثة على الاطمئنان(١).

علي عليه السلام هو الذي أعاد الى الأذهان أحاديث نبويّة تبرز حقّه بالخلافة بلا منازع، كانت قد حُجِر عليها أيّام الخلفاء إذ منعوا من الحديث إلّا ما كان في فريضة، يريدون بها الأحكام وفروع العبادات:

١ ـ فقد جمع الناس أيّام خلافته فخطبهم خطبته المنقولة بالتواتر، يناشد فيها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله: مَن سمع منهم رسول الله بغدير خمّ يخطب ويقول:

«من كنت مولاه فعليّ مولاه» إلّا قام فشهد(٢).

---

(١) شرح نهج البلاغة، صبحي الصالح: ١٢، ١٨، ومحمد أبو الفضل ابراهيم: ١ / ٨ وابن أبي الحديد: ١٠/١٢٧ ـ ١٢٩، والمسعودي، مروج الذهب: ٢/٤٣١. طبعة دار المعرفة.

(٢) مسند أحمد: ١/٨٤ و ٨٨ و ١٨١، والبداية والنهاية: ٥/٢٢٩ و ٢٣٢ و ٧/٣٨٣، ٣٨٥ من نحو عشرين طريقاً.

٢ ـ وعلي هو الذي أعاد نشر حديث آخر يرشّحه على أبي بكر وعمر خاصة، إذ أخبر النبي أن من أصحابه من يقاتل بعده على تأويل القرآن كما قاتل هو ﷺ على تنزيله، فتمنّى أبو بكر أن يكون هو ذلك الرجل، فلم يصدّق النبي أُمنيّته، بل قال له «لا»! فتمنى ذلك عمر لنفسه فلم يكن أحسن حظّاً من أبي بكر، ثم قطع النبيّ الأماني كلّها حين أخبرهم أنّه عليّ، لا غير[1]!

هذه الأحاديث وغيرها وإن رويت عن غيره، إلّا أن روايتها عنه امتازت بكونها خطبة على جمهور الناس، لا حديثاً لواحد أو لبضعة نفر، وهذا أبلغ في التأكيد على حقّه الذي أيقن به، وأيقن بأنّ كثيراً من الصحابة كانوا يعرفونه ولا يجهلونه.

٣ ـ وقد ذكر عنه أكثر من هذا بكثير في يوم الشورى أو بعدها، لكن اختلفوا في تفصيله وفي إسناده أيضاً، وإن كان قد ثبت عندهم ذلك بالجملة، وأقلّ ما ذكر من مناشدته تلك ما أخرجه ابن عبدالبر، قال علي لأصحاب الشورى: **«أُنشدكم الله، هل فيكم أحد آخى رسول الله بينه وبينه، إذ آخى بين المسلمين، غيري؟»**.

وقال ابن عبدالبر بعده: روينا من وجوه عن علي عليه السلام أنّه كان يقول: **«أنا عبدالله وأخو رسول الله، لا يقولها أحد غيري إلّا كذّاب»**[2].

(١) سنن الترمذي: ٥/٣٧١٥، السنن الكبرى للنسائي: ٥ / ح ٨٤١٦، وقد تقدّم.
(٢) الاستيعاب: ٣/٣٥.

ورواها في كنز العمّال حديثاً طويلاً عن أبي الطفيل أنّه سمع عليّاً يوم الشورى يقول:... الحديث[١]، وما أخرجه ابن عبدالبر قطعة منه، لكن إسناد كنز العمّال فيه جهالة[٢]، وقد دار حوله جدل، فقيل: رواه زافر عن رجل، فالرجل مجهول، وزافر لم يتابع عليه، وأنكره بعضهم لأجل متنه، ولا يعتدّ بهذا الإنكار لأنه مبنيّ على فهم لا أصل له يصوّر البيعة لأبي بكر على أنها كانت إجماعاً أو شبه إجماع، وما خالف هذا التصوّر فهو عنده منكر، وهذا فرط خيال كما هو ثابت.

وأمّا الإسناد فقد توبع عليه زافر كما في الإسناد الذي أورده ابن عبدالبرّ في الاستيعاب[٣]، وقد قال ابن حجر العسقلاني: إنّ زافراً لم يُتّهم بكذب، وأنّه إذا توبع على حديث كان حسناً[٤].

وفي أوّل هذا الحديث، قال أبو الطفيل: كنت على الباب يوم الشورى فارتفعت الأصوات بينهم، فسمعت عليّاً يقول: «**بايع الناس لأبي بكر، وأنا والله أولى بالأمر منه، وأحقّ به منه فسمعت وأطعت مخافة أن**

---

(١) كنز العمال: ٥/٧٢٤ح ١٤٢٤٣.

(٢) زافر، عن رجل، عن الحارث بن محمّد، عن أبي الطفيل.

(٣) عبدالوارث، حدّثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدّثنا عمرو بن حمّاد القناد، حدّثنا اسحاق بن ابراهيم الأزدي، عن معروف ابن خربوذ، عن زياد بن المنذر، عن سعيد بن محمّد الأزدي، عن أبي الطفيل.

(٤) انظر: كنز العمال: ٥/٧٢٦ ـ ٧٢٧.

يرجع الناس كفّاراً يضرب بعضهم رقاب بعضٍ بالسيف، ثم تابع الناس عمر وأنا والله أولى بالأمر منه، وأحقّ به منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفّاراً يضرب بعضهم رقاب بعضٍ بالسيف، ثمّ أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان! إذاً أسمع وأطيع». ثمّ ذكر أمر الشورى وشرع يحصي عليهم من فضائله وخصائصه التي امتاز بها عليهم، وكانت أولاها القطعة التي رواها ابن عبدالبرّ في المؤاخاة[1].

ولهذا الكلام ما يشهد له أيضاً ممّا سيأتي في فقرات لاحقة.

٤ ـ وعلي جدّد التذكير أيضاً بما يبرز حقّه فوق أبي بكر خاصّة، حين ذكّر الناس بقصّة أخذه سورة براءة من أبي بكر!

روى النسائي بإسناد صحيح عن عليﷺ: **أنّ رسول الله ﷺ بعث ببراءة الى أهل مكة مع أبي بكر، ثم أتبعه بعلي فقال له: «خذ الكتاب فامض به الى أهل مكة قال: فلحقته فأخذت الكتاب منه، فانصرف أبو بكر وهو كئيب، فقال: يا رسول الله! أنزل فيَّ شيء؟ قال: «لا، إنّي أُمرت أن أُبلّغه أنا أو رجل من أهل بيتي»**[2].

وفي كلّ واحد من هذه الأحاديث ردّ على من يقول إنّ عليّاً لم يذكر شيئاً يدلّ على أحقيّته في الخلافة، هذا ولم ندخل بعد في

---

(١) انظر خبر المناشدة هذه في: الصواعق المحرقة، باب ١١، آية ٩، والمناقب للخوارزمي: ٢١٣ عن أبي ذر، وفيه أنّها بعد الشورى حين عزموا على مبايعة عثمان.

(٢) سنن النسائي: ٥/١٢٨ ح ٨٤٦١.

رحاب نهج البلاغة.

٥ـ ومن أشهر أقواله، قوله بعد أن بلغه خبر السقيفة ومبايعة الناس لأبي بكر: «**ماذا قالت قريش؟**».

قالوا: احتجّت بأنّها شجرة الرسول صلى الله عليه وآله.

فقال: «**احتجّوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة**»(١).

٦ـ وفي احتجاجه المشهور على نتائج السقيفة أيضاً، قوله:

فإن كنت بالشورى ملكت أُمورهم فكيف بهذا والمشيرون غُيَّبُ
وإن كنت بالقربى حججت خصيمهم فغيرُك أولى بالنبيّ وأقربُ(٢)

٧ـ خطبته الشقشقيّة، التي حضيت دائماً بمزيد من التوثيق(٣)،

---

(١) نهج البلاغة: ٩٧، الخطبة ٦٧.

(٢) نهج البلاغة: ٥٠٢، قسم الحكم: ١٩٠.

(٣) نقل ابن أبي الحديد عن بعض مشايخه قوله: والله لقد وقفتُ على هذه الخطبة في كتب صنّفت قبل أن يُخلق الرضيّ بمائتي سنة! ثمّ قال: وقد وجدت أنا كثيراً من هذه الخطبة في تصانيف شيخنا أبي القاسم البلخي إمام البغداديّين من المعتزلة (مولده سنة ٢٧٩هـ ووفاته سنة ٣١٧هـ ـ علماً أنّ الشريف الرضيّ ولد سنة ٣٦٠هـ) ـ شرح نهج البلاغة ١: ٦٩.

ونقلها سبط ابن الجوزي من مصادر غير التي اعتمدها الشريف الرضيّ، فقال: خطبة أُخرى وتعرف بالشقشقيّة، ذكر بعضها صاحب نهج البلاغة وأخلّ بالبعض، وقد أُتيت بها مستوفاة، أخبرنا بها شيخنا أبو القاسم النفيس الأنباري باسناده عن ابن عبّاس... ـ تذكرة الخواص: ١٢٤.

وأسندها الراوندي (٥٧٣ هـ) في شرحه الى الحافظ ابن مردويه، عن الطبراني، ←

وهي من أكثر كلماته المشهورة وضوحاً ودلالة وتفصيلاً:

«أما والله لقد تقمّصها فلان، وإنّه ليعلم أنّ محلّي منها محلّ القطب من الرحا، ينحدر عنّي السيل ولا يرقى إليَّ الطير...

فسدلتُ دونها ثوباً وطويت عنها كَشحاً، وطفقت أرتئي بين أن أصول بيدٍ جذّاء، أو أصبر على طخيةٍ عمياء!.. فرأيت أنّ الصبر على هاتا أحجى، فصبرتُ وفي العين قذى، وفي الحلق شجا، أرى تراثي نهبا!

حتى مضى الأوّل لسبيله، فأدلى بها الى فلان بعده..

فيا عجباً، بينا هو يستقيلها[1] في حياته، إذ عقدها لآخر بعد وفاته!!

لشدّ ما تشطّرا ضَرعيها!..

فصبرت على طول المدّة، وشدّة المحنة.. حتّى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعةٍ زَعم أنّي أحدهم، فيالله وللشورى، متى اعترضَ الريبُ فيَّ مع الأوّل منهم حتى صرتُ أُقرن الى هذه النظائر!...»[2].

إذاً أبو بكر أيضاً كان يعلم أنّ محلّ عليّ من الخلافة محلّ القطب من الرحا!

← بإسناده الى ابن عباس. منهاج البراعة: ١/١٣١ ـ ١٣٢.

ولأجل الوقوف على مزيد من مصادرها، راجع: مصادر نهج البلاغة وأسانيده: ١/٣٠٩ـ ٣١٨.

(١) إشارة الى قول أبي بكر: أقيلوني، أقيلوني.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة ٣.

وقد يبدو هذا في منتهى الغرابة لمن أَلِفَ التصوّر القدسي لتعاقب الخلافة، ذاك التصوّر الذي صنعه التاريخ وفق المنهج الذي قرأناه في الفصول المتقدّمة، ومن هنا استنكروه، كما استنكروا سائر كلامه في الخلافة، وقبله استنكروا جملة من الحديث النبويّ الشريف الذي يصدم تلك القداسة!

لكن الحقيقة، كلّ الحقيقة، أنك لو تلمّست لذاك التصوّر القدسي شاهداً من الواقع مصدّقاً له لعدت بلا شيء! لكن لم يألف التاريخ الإصغاء لعلي!!

التاريخ الذي أثبت، بما لا يدع مجالاً لشبهة، أنّ علياً لم يبايع لأبي بكر، إلّا بعد ستة أشهر، صمّ آذانه عن سماع أيّ حجّةٍ لعلي في هذا التأخّر!

تناقضٌ لم يستوقف أحداً من قارئي التاريخ!

وكيف يستوقفهم على عيوب نفسه، وهو وحده الذي صاغ تصوّراتهم وثقافتهم؟

٨ ـ من كلام له بعد الشورى، وقد عزموا على البيعة لعثمان:

«لقد علمتم أني أحقّ بها من غيري، ووالله لأُسلمنَّ ما سلمت أُمور المسلمين ولم يكن فيها جورٌ إلّا عليّ خاصة؛ التماساً لأجر ذلك وفضلهِ، وزهداً في ما

تنافستموه من زخرفه وزبرجه»[١]

وجد ابن أبي الحديد أنّ هذه الكلمة هي آخر ماقاله علي عليه السلام آنذاك في كلام نقله هنا بعد أن أزاح عنه كلّ شكّ في صحّته، فقال: نحن نذكر في هذا الموضع ما استفاض في الروايات من مناشدته أصحاب الشورى، وقد روى الناس ذلك فأكثروا، والذي صحّ عندنا أنّه لم يكن الأمر كما روي من تلك التعديدات الطويلة، ولكنّه قال لهم بعد أن بايعوا عثمان وتلكّأ هو عليه السلام عن البيعة: **«إنّ لنا حقاً إن نُعْطه نأخذه، وإن نُمنُعه نركب أعجاز الإبل وإن طال السرى»** في كلام قد ذكره أهل السيرة..

ثم قال لهم: **أنشدكم الله؛ أفيكم أحد آخى رسول الله صلى الله عليه وآله بينه وبين نفسه غيري؟** قالوا: لا.

قال: **أفيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «مَن كنت مولاه فهذا مولاه» غيري؟** قالوا: لا.

قال: **أفيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى» غيري؟** قالوا: لا.

قال: **أفيكم من اؤتمن على سورة براءة وقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّه لا يؤدّي عنّي إلّا أنا أو رجل منّي» غيري؟** قالوا: لا.

---

(١) نهج البلاغة: ١٠٢، الخطبة ٧٤.

قال: **ألا تعلمون أن أصحاب رسول الله ﷺ فرّوا عنه في مأقِط الحرب**[١] **في غير موطن، وما فررتُ قطّ؟** قالوا: بلى.

قال: **ألا تعلمون أنّي أوّل الناس إسلاماً؟** قالوا: بلى.

قال: **فأيّنا أقرب الى رسول الله ﷺ نسباً؟** قالوا: أنت.

فقطع عليه عبدالرحمن بن عوف كلامه، وقال: يا علي، قد أبى الناس إلّا عثمان، فلا تجعلنّ على نفسك سبيلاً!

ثم توجّه عبدالرحمن الى أبي طلحة الأنصاري[٢]، فقال له: يا أبا طلحة، ما الذي أمرك عمر؟

قال: أن أقتل من شقّ عصا الجماعة!

فقال عبدالرحمن لعليّ: بايع إذاً، وإلّا كنت متبعاً غير سبيل المؤمنين!! وأنفذنا فيك ما أُمرنا به!!

فقال علي عليه السلام كلمته هذه: «**لقد علمتم أنّي أحقّ بها من غيري، ووالله لأُسلّمن ما سلمت أُمور المسلمين ولم يكن فيها جورٌ إلّا عليَّ خاصّة...**»[٣].

إذاً هذا كلام خبره مستفيض، وليس هو من غرائب الأخبار أو منكراتها.

---

(١) أي موضع القتال.

(٢) الرجل الذي أمّره عمر على خمسين من حملة السيوف يوم الشورى ليقتلوا من خالف الفئة التي فيها عبدالرحمن.

(٣) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٦/١٦٧ ـ ١٦٨.

٩ ـ وقد قال قائل: إنّك على هذا الأمر يا ابن أبي طالب لحريص. **فقلت: بل أنتم والله لأحرص وأبعد، وأنا أخصّ وأقرب، وإنّما طلبت حقّاً لي، وأنتم تحولون بيني وبينه، وتضربون وجهي دونه! فلمّا قرعته بالحجّة في الملأ الحاضرين هبّ كأنّه بُهِتَ لا يدري ما يجيبني به»[١]!!**

والقائل إمّا سعد بن أبي وقّاص يوم الشورى على قول أهل السنّة، أو أبو عبيدة بعد يوم السقيفة على قول الشيعة، وأيّاً كان فهذا الكلام مشهور يرويه الناس كافّة كما يقول المعتزلي السنّي ابن أبي الحديد[٢].

١٠ ـ «اللهمّ إنّي أستعديك على قريش ومن أعانهم، فإنّهم قطعوا رحمي، وصغّروا عظيم منزلتي، وأجمعوا على منازعتي أمراً هو لي، ثم قالوا: ألا إنّ في الحقّ أن تأخذه وفي الحق أن تتركه»[٣].

١١ ـ «أمّا بعد.. فإنّه لما قبض الله نبيّه صلى الله عليه وآله قلنا: نحن أهله وورثته وعترته وأولياؤه دون الناس، لا ينازعنا سلطانه أحد، ولا يطمع في حقّنا طامع، إذ انبرى لنا قومنا فغصبونا سلطان نبيّنا، فصارت الإمرة لغيرنا...».

هذه هي مقدّمة خطبته في المدينة المنوّرة في أوّل إمارته ولمّا

---

(١) نهج البلاغة: ٢٤٦، الخطبة ١٧٢.

(٢) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٩/٣٠٥.

(٣) نهج البلاغة: ٢٤٦، الخطبة ١٧٢.

يمض على إمارته أكثر من شهر[١]

١٢ ـ «أمّا الاستبداد علينا بهذا المقام.. فإنّها كانت أثرةً شحّت عليها نفوس قوم، وسخت عنها نفوس آخرين، والحكم لله، والمعوَدُ إليه القيامة».

قاله في جواب سائل سأله: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحقّ به؟

ثم يصل جوابه بما ينقله الى ما هو أولىٰ بالاستنكار، فيقول:

وَدَعْ عنك نهباً صيح في حجراته ولكن حديثاً ما حديثُ الرواحِل

وهلمّ الخطب في ابن أبي سفيان، فلقد أضحكني الدهر بعد إبكائه...»[٢].

في أهل البيت عليهم السلام

مثل ما ظهر هناك من وضوح وتركيز في استعراض حقّه خاصّة، يظهر هنا في شأن أهل البيت في جملة من كلماته:

١ ـ «اللهمّ بلى، لا تخلو الأرض من قائم لله بحجّة، إمّا ظاهراً مشهوراً، وإمّا خائفاً مغموراً، لئلّا تبطل حجج الله وبيّناته»[٣].

(١) نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١/٣٠٧.

(٢) نهج البلاغة: ٢٣١، الخطبة ١٦٢.

(٣) نهج البلاغة : ٤٩٧، قصار الحِكم ١٤٧.

يرى ابن أبي الحديد المعتزلي أنّ هذا يكاد يكون تصريحاً بمذهب الإمامية[١].

٢ ـ «لا يُقاس بآل محمّد من هذه الأُمّة أحد، هم أساس الدين، وعماد اليقين.. ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصيّة والوراثة...»[٢].

فبعد ذكر حقّ الولاية، هذا واحد من مواضع يذكر فيها الوصيّة تصريحاً أو تلميحاً[٣]، ثم هو الموضع الأكثر صراحة في نسبة الوصيّة الى نفسه وأهل البيت مع هذا، فهو الموضع الذي أهمله الدكتور محمّد عمارة وهو يستقصي هذه المفردة في كلام عليّ، أو غفل عنه، لأجل أن يقول: إنّنا لا نجد في خطب عليّ وكلامه ومراسلاته التي ضمّها نهج البلاغة وصفة بهذا اللفظ.

هذا كلّه لأجل أن يدعم مقالةً حلّق فيها بدءً حين نسب كلمة «وصييّ» في الحديث النبوي: «أنت أخي ووصيّي» الى صنع الشيعة الذين وضعوها بدلاً من كلمة (وزيري)[٤]! مع أنّ الرواية السنّية

(١) شرح نهج البلاغة: ١٨/٣٥١ الخطبة ١٤٣.
(٢) نهج البلاغة: ٤٧، الخطبة ٢.
(٣) انظر نهج البلاغة أيضاً الخطبة ٨٨ و ١٨٣.
(٤) الخلافة ونشأة المذاهب الإسلامية، الدكتور محمد عمارة: ٣٣، ١٥٧ ـ ١٥٨.

للحديث لم تعرف غير كلمة (وصيّي)[١].

٣ ـ «إنّ الأئمة من قريش، غُرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاية من غيرهم»[٢].

وقد وقفنا من قبل على طائفة من النصوص الصحيحة التي اصطفت بني هاشم من قريش وقدّمتهم عليهم، وطائفة من الوقائع وأحداث السيرة التي قدّمت بني هاشم على سواهم، فلا تحتجّ قريش بحجّة إلّا وكان بنو هاشم أولى بها.

٤ ـ «أين تذهبون! وأنّى تؤفكون! والأعلام قائمة، والآيات واضحة، والمنار منصوبة، فأين يتاه بكم؟!

وكيف تعمهون وبينكم عترة نبيّكم وهم أزمّة الحقّ، وأعلام الدين، وألسنة الصدق؟! فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن، ورِدُوهم ورود الهيم العطاش.

أيّها الناس، خذوها عن خاتم النبيّين ﷺ: إنّه يموت من مات منّا وليس بميّت، ويبلى من بلي منّا وليس ببالٍ»[٣].

---

(١) معالم التنزيل، البغوي: ٤/٢٧٨، الكامل في التاريخ، ابن الأثير: ٢/٦٤.

(٢) نهج البلاغة، تحقيق الدكتور صبحي الصالح: ٢٠١، الخطبة ١٤٤.

(٣) نهج البلاغة، صبحي الصالح: ١١٩، الخطبة ٨٧.

استنكار لاذع، وأسف على هؤلاء الناس الذين تركوا عترة نبيّهم، رغم وضوح الدلائل على لزوم اتباعهم !

٥ ـ «إنّا سنخُ أصلاب أصحاب السفينة، وكما نجا في هاتيك من نجا ينجو في هذه مَن ينجو، ويلٌ رهينٌ لمن تخلّف عنه.. وإنّي فيكم كالكهف لأهل الكهف، وإنّي فيكم باب حطّة، مَن دخل منه نجا ومن تخلّف عنه هلك، حجّة من ذي الحجّة في حجّة الوداع: إنّي تركت بين أظهركم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي»(١)

٦ ـ «انظروا أهل بيت نبيّكم، فالزموا سمتهم، واتّبعوا أثرهم، فلن يخرجوكم من هدىً، ولن يعيدوكم في ردى.. فإن لبَدوا فالبدوا، وإن نهضوا فانهضوا.. ولا تسبقوهم فتضلّوا، ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا»(٢).

٧ ـ «.. ألم أعمل فيكم بالثقل الأكبر، وأترك فيكم الثقل الأصغر؟»(٣).

الثقل الأكبر: القرآن الكريم، والثقل الأصغر هم: الإمام عليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام.

٨ ـ «المهديّ منّا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة» أخرجه أحمد

(١) تاريخ اليعقوبي: ٢/٢١١ ـ ٢١٢.

(٢) نهج البلاغة: ١٤٣، الخطبة ٩٧.

(٣) نهج البلاغة: ١١٩، الخطبة ٨٧.

والسيوطي، عن عليّ عليه السلام[١].

«المهدي منّا، من ولد فاطمة» أخرجه السيوطي عن عليّ عليه السلام[٢].

وهكذا تقسّمت كلمات علي هذه بين حديث نبويّ بحرفه أو بمضمونه، وبين وصف أو تقويم لحدثٍ تاريخيّ حاسم، وليس في هذا كلّه على الإطلاق ما يشذّ عن وقائع التاريخ في صغيرة ولا كبيرة.

وخلاصة موقف الإمام علي عليه السلام ويقينه بحقّه في الخلافة فقد كان يقيناً من موقعه الممتاز عند الرسول صلى الله عليه وآله ومن حياته الخالصة في الإسلام، فلقد كان في حياة الرسول يقول: **«إنّ الله تعالى يقول: ﴿أَفإن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلىٰ أعقابِكُمْ﴾[٣] والله لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله، والله لئن مات أو قُتل لأُقاتلنّ على ما قاتل عليه حتى أموت، والله إنّي لأخوه ووليّه وابن عمّه ووارث علمه، فمن أحقّ به منّي»**[٤]؟!

وهو القائل: **«فلما مضى صلى الله عليه وآله تنازع المسلمون الأمر من بعده، فوالله ما**

---

(١) مسند أحمد: ١/٨٤، الجامع الصغير: ٢/٦٧٢ح ٩٢٤٣.

(٢) مسند فاطمة، السيوطي: ح٩٤/٢٢٤.

(٣) آل عمران: ١٤٤.

(٤) المستدرك: ٣/١٢٦، مجمع الزوائد: ٩/١٣٤، قال: رجاله رجال الصحيح، وقد جادل فيه بعضُ متابعةً للمذهب، لا قدحاً في إسناده!

كان يُلقى في رُوْعي ولا يخطر ببالي أنّ العرب تُزعج هذا الأمر من بعده عن أهل بيته! ولا أنّهم مُنَحّوه عني من بعده! فما راعني إلّا انثيال الناس على فلان يبايعونه...»[١].

هكذا إذاً «أراده حقاً يطلبه الناس، ولا يسبقهم هو الى طلبه»[٢]

---

(١) نهج البلاغة: ٤٥١، الكتاب ٦٢ في كتابه لأهل مصر.

(٢) فاطمة الزهراء والفاطميون، عباس محمود العقّاد، المجلد الثاني من المجموعة الكاملة: ٣٢٦.

حول بيعة الإمام علي عليه السلام للثلاثة

وأشكلوا على بيعة الإمام عليّ عليه السلام للثلاثة ـ أبي بكر وعمر وعثمان ـ وزعموا أنّه لا يجاب عن تلك البيعة بتوخي المصلحة، أو بالتقية، أو بالإكراه، فكلّ ذلك يؤدي الى انتقاص في حقّ سيّدنا الإمام علي عليه السلام.

فإنّ مسألة الإكراه على البيعة، وعدم مبادرته إليها بنفسه، قد تناقلها أهل التواريخ والسير.

أخرج البخاري: «أن علياً امتنع عن البيعة لمدة ستة أشهر حتى توفيت فاطمة الزهراء عليها السلام»(١).

وفي خطبة للإمام علي عليه السلام جاء ما يبيّن بوضوح أسباب بيعته، ويفصح عن سرّها فلا يبقىٰ تأويل لمتأوّل؛ فهو يقول:

أ ـ «وايمُ الله لولا مخافة الفرقة، وأن يعود الكفر ويبور الدين، لغيّرنا ذلك، فصبرنا على بعض الألم»(٢).

ب ـ وقال عليه السلام في نهج البلاغة: **«فنظرتُ، فإذا ليس لي معين إلّا أهل بيتي، فظننتُ بهم عن الموت، وأغضيتُ على القذىٰ وشربتُ على الشجا، وصبرتُ على أخذ الكظم وعلى أمرّ من طعم العلقم»**(٣).

---

(١) صحيح البخاري: ٥/٢٨٨ وتاريخ الطبري: ٢/٢٣٤.

(٢) نهج السعادة: ١/٢٤٨ للشيخ المحمودي.

(٣) نهج البلاغة، ضبط الدكتور صبحي الصالح: ٦٨ الخطبة ٢٦.

فهل يمكن أن يُؤتىٰ ببيان أوضح من هذا ؟! وإذاً، فما وجه الانتقاص بعد هذا التذمر والشكوىٰ؟ وهو عليه السلام أعلم بالحال والمآل.

نعم، لو لم يحتج عليهم، وكان قد خرج الى السقيفة يسعىٰ تاركاً جسد الرسول الحبيب وصفق على أيديهم فوراً لكان ثمة وجه لمثل هذا الاحتجاج.

فإذا ثبت من خلال سيرة علي بن أبي طالب عليه السلام بأنه قد هاجم نظرية الشورىٰ وصرح بعدم شرعيتها، وصرّح بالإكراه في بيعته للخلفاء الثلاثة لم تكن لبيعته أية دلالة على مشروعية خلافتهم كما هو ثابت من تصريحاته عليه السلام.

ثم إنه قد بيّن على أنه الأولىٰ بالخلافة من غيره، فهل يمكن لنا أن نقول بأن شرعية الخلافة له من باب أن علياً أولىٰ بالخلافة أولوية تفضيل لا أولوية اختصاص ؟

هذا الرأي مدفوع بالنص وبكلمات علي عليه السلام حين قال: «**بايع الناس أبا بكر وأنا أولىٰ بهم مني بقميصي هذا**» والذي معناه أنها أولوية اختصاص لا أولوية تفضيل، إذ لامعنى لمقارنته عليه السلام بين أولويته بالأمر وأولويته بقميصه غير الاختصاص، فإنّه مما لا شكّ فيه أن أولويته بقميصه هي أولوية اختصاص لأنه مالكه، وهو عليه السلام يقول إن أولويته بالناس أشد وآكد من أولويته بقميصه. وكذلك قوله عليه السلام: «**...وطفقت أرتأي بين أن أصول بيدٍ جذّاء أو أصبر على طخية عمياء يهرم فيها**

الكبير ويشيب فيها الصغير ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربّه، فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذىٰ وفي الحلق شجىٰ أرىٰ تراثي نهباً»[١].

ومعناه: أخذت أُخيّرُ نفسي بين أن أصول بقوة غير كافية كما في قوله عليه السلام: «**فلم أجد غير أهل بيتي فظننت بهم عن الموت**». فلو توفرت له القوة الكافية لقاتل أهل السقيفة وهو المعروف عنه من قوله عليه السلام: «**لو وجدت أربعين ذوي عزم لناهضت القوم**».

إنّ هذا الموقف من علي عليه السلام لا ينسجم مع فكرة أولوية التفضيل بل ينسجم مع فكرة أولوية الاختصاص.

وكذلك قوله عليه السلام: «**أو أصبر على طخية عمياء...**» فإن معناه أن الذي حصل لم يكن مجرد غصب سلطة دنيوية وحسب، بل كان ذلك بداية انقلاب فكري وضلالة تعم الأُمة، وهو ما أكّده عليه السلام بعد مقتل عثمان حين جاءوه يطلبون البيعة له: «**دعوني فإن المحجة قد أغامت والحجة قد تنكرت**»[٢] وقوله: «**وإني لاخشى عليكم أن تكونوا في فترة وقد كانت أُمور مضت مِلتم فيها ميلةً كنتم فيها عندي غير محمودين**»[٣][٤]

---

(١) بحار الأنوار: ٢٨/٣١٣، نقلاً عن شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٠/١٥١.

(٢) نهج البلاغة، صبحي صالح: ١٣٦، الخطبة ٩٢.

(٣) نهج البلاغة صبحي صالح: ٢/٢٥٦، الخطبة ١٧٨.

(٤) راجع شبهات وردود: ٣ / ٤٧.

الشواهد التاريخية على صحة نظرية النص

والشواهد في حياة النبي صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام على أن النبي كان يعد علياً إعداداً رسالياً خاصاً كثيرة جداً، فقد كان يبدأه النبي صلى الله عليه وآله بالعطاء الفكري إذا استنفد أسئلته، ويختلي به الساعات الطوال في الليل والنهار، يفتح عينيه على مفاهيم الرسالة ومشاكل الطريق الى آخر يوم من حياته الشريفة.

روى النسائي[1] بسنده عن أبي إسحاق، قال: سألت قثم بن العباس ،كيف ورث علي عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ قال: لأنه كان أوّلنا به لحوقاً وأشدنا به لزوقاً.

وروى أيضاً[2] عن علي عليه السلام قال: «**كنت إذا سألت أُعطيت وإذا سكتّ ابتديت**».

وروى أبو نعيم في حلية الأولياء عن ابن عباس أنّه قال: «كنا نتحدث أن النبي صلى الله عليه وآله عهد الى علي سبعين عهداً لم يعهدها الى غيره»[3].

وروى النسائي عن علي عليه السلام أنّه قال: «**كانت لي منزلة من رسول الله صلى الله عليه وآله لم تكن لأحد من الخلائق فكنت آتيه كل سحر فأقول: السلام**

---

(١) الخصائص: ٩١، الشواهد على سلوك النبي صلى الله عليه وآله لطريق النص، تحقيق الجويني طبعة دار الكتب العلمية، ورواه أيضاً الحاكم في المستدرك: ٣ / ١٣٦.

(٢) الخصائص: ٩٨ والمستدرك: ٣/ ١٣٥.

(٣) حلية الأولياء: ١/ ٦٨.

عليك يا نبي الله ، فإن تنحنح انصرفت الى أهلي وإلا دخلت عليه»(١).

وعنه أيضاً قوله عليه السلام: **«كان لي من النبي مدخلان مدخل بالليل ومدخل بالنهار»**(٢).

وقد انعكس هذا الإعداد الخاص لعلي عليه السلام من قبل النبي صلى الله عليه وآله حين كان علي عليه السلام هو المفزع والمرجع لحل أي مشكلة يستعصي حلّها على القيادة الحاكمة وقتئذٍ، ولا نعرف في تاريخ التجربة الإسلامية على عهد علي عليه السلام واقعة واحدة رجع فيها الإمام عليه السلام الى غيره يتعرف على حكم الاسلام وطريقة علاجه للموقف، بينما نعرف في التاريخ عشرات الوقائع التي رجع فيها الخلفاء الى علي عليه السلام رغم تحفظاتهم في هذا الموضوع.

أما الشواهد على إعلان النبي صلى الله عليه وآله تخطيطه في علي وأهل بيته عليهم السلام فهي كثيرة وفي مناسبات متعددة ،كحديث الدار وحديث الثقلين وحديث المنزلة وحديث الغدير وعشرات النصوص النبوية الأُخرى(٣).

---

(١) الخصائص: ٩٧ تحقيق الجويني ط. دار الكتب العلمية.

(٢) المصدر السابق: ٩٦.

(٣) راجع صحيح الترمذي : ٥ / ٢٩٧ سنن ابن ماجة: ٤٤/١ ، ح ١١٩ ، حلية الأولياء : ٦٣/١، الكشاف للزمخشري : ٦٤٩/١، تاريخ دمشق : ٤٧٦/٢، ح ٩٩٦ و ٩٩٧، شواهد التنزيل : ١٦١/١، ح ٢١٦ الى ح ٢٣٩، مجمع الزوائد : ١١١/٩ ، الصواعق المحرقة: ١٠١، ١٣٥، ١٣٦، مسند أحمد: ٧/٣ و ٢٦ .

الأدلة الروائية لإثبات نظرية النصّ

وإذا ثبت أن نظرية النص هي الطريق الوحيد الإلهي الشرعي الذي قام بتثبيته الرسول صلى الله عليه وآله أثناء حياته من الناحية التاريخية.

وأن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام قد رفض كل الصيغ والبدائل الدخيلة على الإسلام غير النص، وقام من الناحية العملية بالدفاع عن نظرية النص، بقي أن نسأل عن الأدلة النقلية التي تثبت بأنّ الرسول صلى الله عليه وآله قد أوصىٰ لعلي عليه السلام من بعده بالخلافة ،كما أوصىٰ الإمام عليه السلام هو الآخر بالخلافة للأئمة المعصومين من ولده.

إنّ الشيعة الإمامية يعتقدون بإمامة علي بن أبي طالب وابنيه الحسن والحسين وتسعة أئمة من أولاد الحسين عليهم السلام وإمامة هؤلاء وردت بالنص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وبنص كل إمام على الإمام الذي بعده. والنصوص النبوية الواردة عليها تنقسم الى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يحدد مرجعية أهل البيت من دون نص على أسمائهم؛ مثل حديث الثقلين وحديث السفينة، وهما متواتران من طرق الشيعة والسنّة.

النوع الثاني: ما يحدد عدد الخلفاء والأئمة بأنهم اثنا عشر وأنهم

من قريش أو أنهم من هاشم. ومن الواضح انطباق هذا العدد على أئمة أهل البيت ولا يواجهه أي اشكال بخلاف تطبيقه على غيرهم.

النوع الثالث: النص على أسماء الأئمة الاثني عشر من طرق الشيعة والسنّة.

أمّا ما ورد بخصوص النوع الأوّل:

فقد روىٰ الترمذي عن جابر، أنه قال:

رأيت رسول الله ﷺ في حجته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول:

«يا أيها الناس إني قد تركت فيكم، ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي».

قال الترمذي: وفي الباب عن أبي سعيد وزيد بن أرقم وحذيفة ابن أسيد(١).

وفي صحيح مسلم ومسند أحمد وسنن الدارمي والبيهقي وغيرهما واللفظ للأول، عن زيد بن أرقم قال:

إن رسول الله قام خطيباً بماء يدعى خمّاً بين مكة والمدينة... ثم قال:

(١) الترمذي: ٥/٦٢١ باب مناقب بيت النبي، وراجع كنز العمال: ١/٤٨.

«ألا يا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأُجيب، وإني تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدىٰ والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به... وأهل بيتي»[1].

وفي سنن الترمذي ومسند أحمد واللفظ للأول: **«إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء الى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»**[2].

ومن النصوص التي وردت من هذا النوع حديث السفينة.

قال رسول الله ﷺ: **«ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق»**[3].

ويرىٰ فريق من العلماء أن أهل البيت إنما هم الخمسة الكرام البررة: سيدنا رسول الله ﷺ والإمام علي والسيدة فاطمة الزهراء والحسن والحسين عليهم السلام .

وقد قال بهذا الرأي كثير من الصحابة، قاله أبو سعيد الخدري،

---

(١) صحيح مسلم باب فضائل علي بن أبي طالب ومسند أحمد: ٣٦٦/٤ وسنن الدارمي: ٤٣١/٢ باختصار وسنن البيهقي: ٢ /١٤٨ و ٧ /٣٠ منه باختلاف يسير، والطحاوي في مشكل الآثار: ٣٦٨/٤.

(٢) الترمذي: ٦٢٢/٥ وأسد الغابة: ١٢/٢ في ترجمة الإمام الحسن، والدر المنثور في تفسير آية المودّة في سورة الشورىٰ.

(٣) الحاكم في المستدرك: ١٥١/٣.

وأنس بن مالك، وواثلة بن الأسقع، وأُم المؤمنين أُم سلمة وعائشة، وابن أبي سلمة ـ ربيب النبيﷺ ـ وسعد بن أبي وقاص وغيرهم.

وقال به جماعة من أهل التفسير والحديث، منهم الفخر الرازي في التفسير الكبير، والزمخشري في الكشاف، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن، والشوكاني في فتح القدير، والطبري في جامع البيان عن تأويل آي القرآن، والسيوطي في الدر المنثور، وابن حجر العسقلاني في الإصابة، والحاكم في المستدرك ، والذهبي في تلخيصه، والإمام أحمد بن حنبل في المسند.

ولعل هذا الرأي أقرب الى الصواب، بل أرجح الآراء وذلك لما يلي.

روىٰ مسلم في صحيحه بسنده عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: أمر معاوية ابن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول اللهﷺ فلن أسبّه، لئن تكون لي واحدة منهن، أحب إليَّ من حُمر النعم.

سمعت رسول اللهﷺ يقول له ـ وقد خلّفه في بعض مغازيه ـ فقال له علي: **خلّفتني مع النساء والصبيان ؟** فقال له الرسول ﷺ: **أما ترضىٰ أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلّا أنه لا نبوة بعدي.**

وسمعته يقول يوم خيبر: **لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله**، قال: فتطاولنا لها، فقال: **اُدعو لي عليّاً**، فأُتي به أرمد

فبصق في عينيه، ودفع الراية إليه ففتح الله عليه، ولمانزلت هذه الآية: ﴿ **فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم** ﴾ دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: «**اللهم هؤلاء أهلي**»[١].

ورواه الترمذي في صحيحه بسنده عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: لما أنزل الله هذه الآية ﴿ **ندع أبناءنا وأبناءكم** ﴾ دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: **اللهم هؤلاء أهلي**[٢].

ورواه الحاكم في المستدرك[٣] والبيهقي في السنن[٤].

ويقول صاحب الكشاف: لا دليل أقوىٰ من هذا على فضل أصحاب الكساء، وهم علي وفاطمة والحسن والحسين، لأنها لما نزلت (آية المباهلة)[٥] دعاهم ﷺ فاحتضن الحسين، وأخذ بيد الحسن، ومشت فاطمة خلفه، وعلي خلفها، فعلم أنهم المراد من الآية، وأن أولاد فاطمة وذريتهم يسمّون أبناؤه، وينسبون إليه نسبة صحيحة، نافعة في الدنيا والآخرة[٦].

ورویٰ الإمام أحمد في الفضائل بسنده عن شداد أبي عمار، قال:

---

(١) صحيح مسلم: ١٥/١٧٥ ـ ١٧٦.

(٢) صحيح الترمذي: ٢/١٦٦.

(٣) المستدرك للحاكم: ٣/١٥٠.

(٤) سنن البيهقي : ٧/٦٣.

(٥) آل عمران: ٦١.

(٦) تفسير الكشاف للزمخشري: ١/١٤٧ ـ ١٤٨.

دخلت على واثلة بن الأسقع، وعنده قوم فذكروا علياً فشتموه فشتمته معهم، فلما قاموا قال لي: لم شتمت هذا الرجل؟ قلت: رأيت القوم شتموه فشتمته معهم، فقال: ألا أُخبرك بما رأيت من رسول الله ﷺ؟ قلت: بلىٰ، فقال: أتيت فاطمة أسألها عن علي، فقالت: توجه الى رسول الله ﷺ فجلست انتظره حتى جاء رسول الله ﷺ ومعه علي وحسن وحسين أخذ كل واحد منهما بيده حتى دخل فأدنىٰ عليّاً وفاطمة فأجلسهما بين يديه، وأجلس حسناً وحسيناً كل واحد منهما على فخذه ثم لف عليهم ثوبه ـ أو قال كساء ـ ثم تلا هذه الآية: ﴿**إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيرا**﴾ ثم قال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي، وأهل بيتي أحقّ**»[1].

ورواه الإمام الطبري في التفسير[2] والترمذي في صحيحه[3] والسيوطي في الدر المنثور[4] ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد[5] والحاكم في المستدرك[6] وأحمد في المسند[7].

(١) الإمام أحمد بن حنبل: كتاب فضائل الصحابة: ٢/٥٥٧ ـ ٥٧٨.

(٢) تفسير الطبري: ٢٢/٥ ـ ٦.

(٣) صحيح الترمذي: ٥/٣٥١ ـ ٦٦٣.

(٤) تفسير الدر المنثور: ٥/١٩٨.

(٥) مجمع الزوائد: ٩/١٦٦.

(٦) المستدرك للحاكم: ٣/١٤٧.

(٧) مسند الإمام أحمد: ٤/١٠٧.

وأمّا ما ورد بخصوص النوع الثاني:

ما نصّ فيه الرسول على عدد الأئمة وأ نّهم اثنا عشر.

لقد أخبر الرسول صلى الله عليه وآله أن عدد الأئمة الذين يلون من بعده إثنا عشر إماماً وخليفة من بعده، كما روىٰ عنه ذلك أصحاب الصحاح والمسانيد الآتية:

١ ـ روىٰ مسلم عن جابر بن سمرة أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله يقول: **«لا يزال الدين قائماً حتىٰ تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش»**.

وفي رواية تكلّم النبي صلى الله عليه وآله بكلمة خفيت عليّ ، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فقال: **«كلّهم من قريش»**(١).

وفي رواية قال: **«كلّهم من بني هاشم»**(٢).

وروى أحمد والحاكم واللفظ للأول عن مسروق قال: كنّا جلوساً ليلة عند عبدالله (ابن مسعود) يقرئنا القرآن، فسأله رجل، فقال: يا أبا عبدالرحمن هل سألتم رسول الله صلى الله عليه وآله كم يملك هذه الأُمة من خليفة؟ فقال عبدالله: ما سألني عن هذا أحد منذ قدمت العراق قبلك! قال: سألناه فقال: **«اثنا عشر، عدّة نقباء بني اسرائيل»**(٣).

---

(١) فتح الباري: ١٨١/١٣، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف ومستدرك الصحيحين: ٦١٧/٣.

(٢) ينابيع المودّة: ٣ الباب ٧٧.

(٣) مسند أحمد: ٣٩٨/١ و ٤٠٦ وفتح الباري: ٣٣٩/١٦ ومجمع الزوائد: ١٩٠/٥ والصواعق المحرقة: ١٢ وتاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٠ والجامع الصغير للسيوطي: ٧٥/١ وكنز العمال: ٢٧/١٣ وفيض القدير في شرح الجامع الصغير للمناوي: ٤٥٨/٢ وابن كثير في تاريخه: ٢٤٨/٦.

حيرتهم في تفسير الحديث

لقد حار علماء مدرسة الخلفاء في بيان المقصود من الاثني عشر في الروايات المذكورة وتضاربت أقوالهم.

فقد قال ابن العربي في شرح سنن الترمذي:

فعددنا بعد رسول الله ﷺ اثني عشر أميراً فوجدنا أبا بكر، عمر، عثمان، عليّاً، الحسن، معاوية، يزيد، معاوية بن يزيد، مروان بن الحكم، عبدالملك بن مروان، الوليد، سليمان، عمر ابن عبدالعزيز، يزيد بن عبدالملك، مروان بن محمد بن مروان، السفاح....

ثمّ عدّ بعده سبعاً وعشرين خليفة من العباسيّين الى عصره، ثمّ قال:

وإذا عددنا منهم اثني عشر، انتهى العدد بالصورة الى سليمان، وإذا عددناهم بالمعنى كان معنا منهم خمسة، الخلفاء الأربعة وعمر ابن عبدالعزيز ولم أعلم للحديث معنى[١].

وقال القاضي عياض في جواب من قال: إنّه ولي أكثر من هذا العدد:

هذا اعتراض باطل، لأنه ﷺ لم يقل: لا يلي إلّا اثنا عشر، وقد

---

(١) شرح ابن العربي على سنن الترمذي: ٩/٦٨ ـ ٦٩.

ولي هذا العدد، ولا يمنع ذلك من الزيادة عليهم[١].

ونقل السيوطي الجواب فقال:

إنّ المراد وجود اثني عشر خليفة في جميع مدة الإسلام الى القيامة يعملون بالحقّ وإن لم يتوالوا[٢].

وفي فتح الباري:

وقد مضى منهم الخلفاء الأربعة ولابدّ من تمام العدة قبل قيام الساعة[٣].

وقال ابن الجوزي:

وعلى هذا فالمراد من «ثم يكون الهرج»: وهي الفتن المؤذنة بقيام الساعة من خروج الدجال وما بعده[٤].

قال السيوطي:

وقد وجد من الاثني عشر الخلفاء الأربعة والحسن ومعاوية وابن الزبير وعمر بن عبدالعزيز، هؤلاء ثمانية، ويحتمل أن يضمّ إليهم المهديّ العباسي ، لأنه في العباسيين كعمر بن عبدالعزيز في

---

(١) شرح النووي على مسلم: ١٢/٢٠١ ـ ٢٠٢. وفتح الباري: ١٦/٣٣٩، واللفظ منه وكرّره في ص: ٣٤١.

(٢) تاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٢.

(٣ و ٤) تاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٢.

الأُمويّين، والطاهر العباسي أيضاً لما أُوتيه من العدل ويبقى الاثنان المنتظران أحدهما المهدي لأنّه من أهل البيت[١].

وقيل: المراد أن يكون الاثنا عشر في مدّة عزّة الخلافة وقوة الإسلام واستقامة أُموره، ممّن يعزّ الإسلام في زمنه، ويجتمع المسلمون عليه[٢].

وقال البيهقي: وقد وجد هذا العدد بالصفة المذكورة الى وقت الوليد بن يزيد بن عبدالملك، ثم وقع الهرج والفتنة العظيمة، ثم ظهر ملك العباسية، وإنّما يزيدون على العدد المذكور في الخبر، إذا تركت الصفة المذكورة فيه، أو عدّ منهم من كان بعد الهرج المذكور[٣].

وقالوا: والذين اجتمعوا عليه: الخلفاء الثلاثة، ثم عليّ الى أن وقع أمر الحكمين في صفّين فتسمّى معاوية يومئذٍ بالخلافة، ثم اجتمعوا على معاوية عند صلح الحسن، ثم اجتمعوا على ولده يزيد ولم ينتظم للحسين أمرٌ بل قتل قبل ذلك، ثمّ لمّا مات يزيد اختلفوا

(١) الصواعق المحرقة: ١٩ وتاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٢. وعلى هذا يكون لأتباع مدرسة الخلفاء، إمامان منتظران أحدهما المهدي، في مقابل منتظر واحد لأتباع مدرسة أهل البيت.

(٢) أشار إليه النووي في شرح مسلم: ١٢/٢٠٢ ـ ٢٠٣. والسيوطي في تاريخ الخلفاء: ١٠.

(٣) نقله ابن كثير في تاريخه: ٦/٢٤٩ عن البيهقي.

الى أن اجتمعوا على عبدالملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير، ثم اجتمعوا على أولاده الأربعة: الوليد، ثمّ سليمان، ثم يزيد، ثم هشام، وتخلل بين سليمان ويزيد عمر بن عبدالعزيز، والثاني عشر هو الوليد بن يزيد بن عبدالملك اجتمع الناس عليه بعد هشام وتولى أربع سنين[1].

بناءً على هذا فإنّ خلافة هؤلاء الاثني عشر كانت صحيحة لإجماع المسلمين عليهم، وكان الرسول قد بشّر المسلمين بخلافتهم له في حمل الإسلام الى الناس.

قال ابن حجر عن هذا الوجه: إنّه أرجح الوجوه.

وقال ابن كثير: إنّ الذي سلكه البيهقي وقد وافقه عليه جماعة، من أن المراد بالخلفاء الاثني عشر المذكورين في هذا الحديث هم المتتابعون الى زمن الوليد بن يزيد بن عبدالملك الفاسق الذي قدمنا الحديث فيه بالذم والوعيد فإنّه مسلك فيه نظر، وبيان ذلك أنّ الخلفاء الى زمن الوليد بن يزيد هذا أكثر من اثني عشر على كل تقدير، وبرهانه أنّ الخلفاء الأربعة، أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ خلافتهم محقّقة... ثم بعدهم الحسن بن عليّ كما وقع عليه السلام لأن علياً أوصى إليه، وبايعه أهل العراق... حتى اصطلح هو ومعاوية.. ثم ابنه

(١) تاريخ الخلفاء: ١١، والصواعق المحرقة: ١٩، وفتح الباري: ١٦/٣٤١.

يزيد بن معاوية، ثم ابنه معاوية بن يزيد، ثم مروان بن الحكم، ثم ابنه عبدالملك بن مروان، ثم ابنه الوليد بن عبدالملك، ثم سليمان ابن عبدالملك، ثم عمر بن عبدالعزيز، ثم يزيد بن عبدالملك، ثم هشام بن عبدالملك، فهؤلاء خمسة عشر، ثم الوليد بن يزيد بن عبدالملك، فإن اعتبرنا ولاية ابن الزبير قبل عبدالملك صاروا ستّة عشر، وعلى كلّ تقدير فهم اثنا عشر قبل عمر بن عبدالعزيز، وعلى هذا التقدير يدخل في الاثني عشر يزيد بن معاوية ويخرج منهم عمر بن عبدالعزيز، الذي أطبق الأئمة على شكره وعلى مدحه وعدّوه من الخلفاء الراشدين، وأجمع الناس قاطبة على عدله، وأن أيّامه كانت من أعدل الأيام حتى الرافضة يعترفون بذلك، فإن قال: أنا لا أعتبر إلّا من اجتمعت الأُمة عليه، لزمه على هذا القول أن لا يعدّ علي بن أبي طالب ولا ابنه، لأن الناس لم يجتمعوا عليهما وذلك أنّ أهل الشام بكمالهم لم يبايعوهما.

وذكر: أن بعضهم عدّ معاوية وابنه يزيد وابن ابنه معاوية بن يزيد، ولم يقيد بأيام مروان ولا ابن الزبير، لأن الأُمة لم تجتمع على واحد منهما، فعلى هذا نقول في مسلكه هذا عاداً للخلفاء الثلاثة، ثم معاوية، ثم يزيد، ثم عبدالملك، ثم الوليد بن سليمان، ثم عمر بن عبدالعزيز، ثم يزيد، ثم هشام، فهؤلاء عشرة، ثمّ من بعدهم الوليد ابن يزيد بن عبدالملك الفاسق، ويلزمه منه إخراج عليّ وابنه

الحسن، وهو خلاف ما نصّ عليه أئمة السنّة بل الشيعة(١).

ونقل ابن الجوزي في كشف المشكل وجهين في الجواب:

أولاً: أنّه صلى الله عليه وآله أشار في حديثه الى ما يكون بعده وبعد أصحابه، وأنّ حكم أصحابه مرتبط بحكمه، فأخبر عن الولايات الواقعة بعدهم، فكأنّه أشار بذلك الى عدد الخلفاء من بني اُمية، وكأنّ قوله: «لا يزال الدين» أي الولاية الى أن يلي إثنا عشر خليفة، ثم ينتقل الى صفة اُخرى أشد من الاُولى، وأوّل بني اُمية يزيد بن معاوية وآخرهم مروان الحمار، وعدّتهم ثلاثة عشر، ولا يعدّ عثمان ومعاوية ولا ابن الزبير لكونهم صحابة، فإذا أسقطنا منهم مروان بن الحكم للاختلاف في صحبته، أو لأنّه كان متغلّباً بعد أن اجتمع الناس على عبدالله بن الزبير، صحّت العدّة، وعند خروج الخلافة من بني اُمية وقعت الفتن العظيمة والملاحم الكثيرة حتىٰ استقرّت دولة بني العبّاس، فتغيّرت الأحوال عمّا كانت عليه تغييراً بيّناً.

وقد ردّ ابن حجر في فتح الباري على هذا الاستدلال(٢).

ثانياً: ونقل ابن الجوزي عن الجزء الذي جمعه أبو الحسين بن المنادي في المهدي، وأنّه قال: يحتمل أن يكون هذا بعد المهدي الذي يخرج في آخر الزمان، فقد وجدت في كتاب دانيال: إذا مات

(١) تاريخ ابن كثير: ٦/٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٢) فتح الباري: ١٣/١٨٣، عن ابن الجوزي في كتابه (كشف المشكل).

المهدي، ملك بعده خمسة رجال من ولد السبط الأكبر، ثم خمسة من ولد السبط الأصغر، ثم يوصي آخرهم بالخلافة لرجل من ولد السبط الأكبر، ثم يملك بعده ولده فيتمّ بذلك اثنا عشر ملكاً كل واحد منهم إمام مهديّ، قال: وفي رواية... ثم يلي الأمر بعده اثنا عشر رجلاً: ستة من ولد الحسن، وخمسة من ولد الحسين، وآخر من غيرهم، ثمّ يموت فيفسد الزمان.

علّق ابن حجر على الحديث الأخير في صواعقه وقال:

إنّ هذه الرواية واهية جداً فلا يعول عليها(١).

وقال قوم: يغلب على الظنّ أنّه عليه الصلاة والسلام أخبر ـ في هذا الحديث ـ بأعاجيب تكون بعده من الفتن حتى يفترق الناس في وقت واحد على اثني عشر أميراً، ولو أراد غير هذا لقال: يكون اثنا عشر أميراً يفعلون كذا، فلمّا أغراهم عن الخبر عرفنا أنّه أراد أنّهم يكونون في زمن واحد...(٢).

قالوا: وقد وقع في المائة الخامسة، فإنّه كان في الأندلس وحدها ستّة أنفس كلّهم يتسمّى بالخلافة، ومعهم صاحب مصر والعباسية ببغداد الى من كان يدّعي الخلافة في أقطار الأرض من العلوية

---

(١) فتح الباري: ١٣/١٨٤، والصواعق المحرقة لابن حجر: ١٩.

(٢) فتح الباري: ١٦/٣٣٨.

والخوارج[1].

قال ابن حجر: وهو كلام من لم يقف على شيء من طرق الحديث غير الرواية التي وقعت في البخاري هكذا مختصرة...[2].

إنّ وجودهم في عصر واحد يوجد عين الافتراق فلا يصحّ أن يكون المراد[3].

هكذا لم يتّفقوا على رأي في تفسير الروايات السابقة، ثم إنّهم أهملوا إيراد الروايات التي ذكر الرسول صلى الله عليه وآله فيها أسماء الأئمة الاثني عشر لأنّها كانت تخالف سياسة الحكم في مدرسة الخلفاء مدى القرون. وخرّجها المحدّثون في مدرسة أهل البيت في تآليفهم بسندهم الى أبرار الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وآله»[4].

وما ورد بخصوص النوع الثالث:

عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام قال: إن جبرائيل عليه السلام نزل على محمد صلى الله عليه وآله فقال له: يا محمد، إن الله يبشّرك بمولود يولد من فاطمة تقتله أُمتك من بعدك، فقال: يا جبرائيل، وعلى ربي السلام لا حاجة

(١) شرح النووي: ١٢/٢٠٢، وفتح الباري: ١٦/٣٣٩، واللفظ للأخير.

(٢) فتح الباري: ١٣/١٨٢.

(٣) فتح الباري: ١٣/١٨٣.

(٤) معالم المدرستين: ١/٥٤١ ـ ٥٤٦.

لي في مولود يولد من فاطمة تقتله أُمتي من بعدي، فعرج ثم هبط عليه السلام فقال له مثل ذلك، فقال: يا جبرائيل، وعلى ربي السلام لا حاجة لي في مولود تقتله أُمتي من بعدي، فعرج جبرائيل عليه السلام الى السماء ثم هبط ، فقال: يامحمد، أن ربّك يقرئك السلام و يبشّرك أنه جاعل في ذريته الإمامة والولاية والوصية، فقال: قد رضيت ثم أرسل الى فاطمة، ان الله يبشرني بمولود يولد لك، تقتله أُمتي من بعدي فأرسلت إليه لا حاجة لي في مولود (مني) تقتله أُمتك من بعدك، فأرسل إليها إن الله قد جعل في ذرّيته الإمامة والولاية والوصية فأرسلت اليه إني قد رضيت فـ ﴿**حملته كرهاً ووضعته كرهاً وحمله وفصاله ثلاثون شهراً حتى إذا بلغ أشدّه وبلغ أربعين سنة قال ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديَّ وأن أعمل صالحاً ترضاه وأصلح لي في ذريتي**﴾[1] فلولا أنه قال: اصلح لي في ذرّيتي لكانت ذريته كلهم أئمة[2].

والشيعة تعتقد أن كل إمام نص على الإمام الذي يأتي بعده[3].

---

(١) الاحقاف: ١٥.

(٢) أُصول الكافي: ١/ ٤٦٥.

(٣) أُصول الكافي: ١ / ٢٨٦، كتاب الحجة باب ما نصّ الله ورسوله على الأئمة واثبات الهداة لمحمد بن الحسن الحر العاملي.

أسماء الأئمة الاثني عشر لدىٰ مدرسة الخلفاء

١ـ الجويني[1] عن عبدالله بن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **«أنا سيّد النبيّين وعلي بن أبي طالب سيد الوصيّين، وأن أوصيائي بعدي اثنا عشر أولهم علي بن أبي طالب وآخرهم المهدي».**

٢ ـ عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ: **«إن خلفائي وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي الاثني عشر أولهم أخي وآخرهم ولدي».**

قيل: يا رسول الله، ومن أخوك؟

قال: علي بن أبي طالب.

قيل: فمن ولدك ؟

قال: **المهدي الذي يملأها قسطاً وعدلاً كما مُلئت جوراً وظلماً، والذي بعثني بالحق بشيراً ونذيراً لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتىٰ يخرج فيه ولدي المهدي فينزل روح الله عيسىٰ بن مريم فيُصلّي خلفه وتشرق الأرض بنور ربّها ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب».**

٣ـ الجويني ـ أيضاً ـ بسنده قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون»**[2].

---

(١) قال الذهبي في ترجمة شيوخه بتذكرة الحفاظ: ٥/ ١٥٠ الإمام المحدث الأوحد الأكمل، فخر الإسلام صدر الدين ابراهيم بن محمد بن حمويه الجويني الشافعي شيخ الصوفية وكان شديد الاعتناء بالرواية.

(٢) الأحاديث: ١ و ٢ و ٣ وردت في فرائد السمطين: ٢/ ٣١٢.

الخلاصة

لم يخلق الإنسان عبثاً وإنّما خلق لأجل العبادة والهداية.

والنبوّة تكفلت الإنذار والتبليغ، وأما الإمامة فقد تكفلت هداية الإنسان نحو تحقق الهداية والأخذ بيد الإنسان لتطبيقها خارجاً.

ولا يمكن معرفة النبوة إلّا بالوحي والمعجزة، ولا تعرف الإمامة إلّا بالنص الذي يكشف بدوره عن المعصوم.

والبيعة للإمام صاحب الولاية ليس بديلاً عن وجوب الطاعة له كإمام منصوص عليه بالولاية، كما أنّها لا تثبت امامته وخلافته .

وأما الشورىٰ فليس بديلاً عن النصّ أيضاً، كما لا تلزم الإمام المعصوم بقراراتها.

وقد عمل الرسولﷺ في حياته لترسيخ نظرية النص حيث لم يثبت التاريخ بأن لرسول اللهﷺ عمل يذكر دون النص.

وأما الإمام عليعليه السلام فكان عمله ونشاطه ومواقفه مع نظرية النص حيث نجده قد استنكر البدائل الأُخرىٰ المعارضة لها.

وأخيراً نجد الأدلة الروائية عند الطائفتين تثبت بأن الخلافة والإمامة لاثني عشر إماماً بنص رسول الله أولهم علي بن أبي طالب وآخرهم الإمام المهديعليهم السلام وبهذا تكون نظرية النص هي الطريق الشرعي الوحيد الذي يحقق العبادة والهداية.

الفهرس

تُعنى هذه السلسة
بإثارة موضوعات
و مفاهيم اسلامية
مهمّة ، لتضعها في
دائرة الضوء من أجل
المساهمة في تشكيل
عقلية اسلامية أصيلة
وواعية تعتمد القرآن
الكريم والسنّة الشريفة




ISBN 964-5688-90-6

الجمهورية الاسلامية في ايران

طهران - ص.ب ٧٣٦٨-١٤١٥٥هاتف: ٨٩٠٧٢٨٩ فاكس: ٨٨٩٣٠٦١
قم - ص.ب ٨٣٧ / ٣٧١٨٥هاتف: ٢-٧٧٤٠٧٧١ فاكس: ٧٧٣٥١٧٩